



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى لجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ٧ / ذو الحجة / ١٤١٤ هجرية الموافق ١٨ / ٥ / ١٩٩٤ ميلادي .

العدد (٩)

الجلد (٣١)

الصفحة

جدول الأعمال

- ١- اقرار محضر الجلسة السابقة .
- ٢- الاجازات والاعتذارات .
 - أ- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب منير صوير .
 - ب- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ذيب أنيس .
 - ج- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكرفحي .

مجلس النواب

٦٤

توجان الى يوم الاربعاء الساعة العاشرة صباحاً .
السيد الامين العام :
٥) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس :

عينت يوم الاربعاء ١٨ / ٥ / ١٩٩٤
الساعة العاشرة صباحاً .

- انتهت الجلسة -

دولة رئيس المجلس

طاهر المصري

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

ملحق الجريدة الرسمية

الصلحة

٣- قرارات اللجان :

أ. قرارات اللجنة القانونية :

- ١- استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١٥) تاريخ ١٩٩٤/٣/١ ،
والمتضمن مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون ١٩٩٤/٣/١ معدل لقانون
مراقبة اعمال التأمين .

(القرار موزع في جدول اعمال الجلسة الثامنة) .

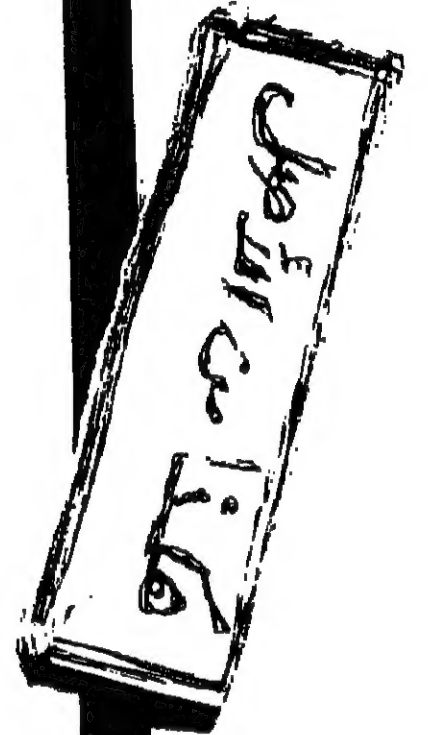
- ٢- قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/٥/١٥ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون رعاية
الشباب لسنة ١٩٩٢ ، والمعاد من مجلس الاعيان .

- ٣- قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٤/٥/١٥ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون تشكيل
المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ .

- ٤- قرار رقم (٦) تاريخ ١٩٩٤/٥/١٦ ، والمتضمن مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤ ،
قانون معدل لقانون البلديات (والمعاد من مجلس الاعيان) .

- ٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عينت يوم الاحد ١٩٩٤/٥/٢٩ الساعة الخامسة مساءً .



محضر الجلسة

والثروة المعدنية .

- ٦- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير
الشباب .

- ٧- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير
المياه والري .

- ٨- معالي السيد احمد العقابلة : وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

- ٩- معالي الدكتور عبد السلام العبادي :
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

- ١٠- معالي السيد سلامة حماد : وزير
الداخلية .

- ١١- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير
التموين .

- ١٢- معالي الدكتور طارق السحيبات :
وزير البريد والاتصالات .

- ١٣- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير
دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

- ١٤- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان :
وزير السياحة والاثار .

- ١٥- معالي السيد اديب الهلسة : وزير
النقل .

- ١٦- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير
دولة .

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم
الاربعاء الموافق ١٩٩٢/٥/١٨ ميلادي ، عقد
مجلس النواب جلسته التاسعة من الدورة
الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى برئاسة
دولة السيد طاهر المصري وحضور عطوفة أمين
عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة : لا أحد .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : السيد
منير صوير ، د. احمد الكوفحي ، ذيب أليس ،
السيد عبد الكريم الدغمي .وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : د. عبد
المجيد العزام ، السيد صالح شعواطة ، السيد
ابراهيم شحدة .

وحضر من الحكومة

- ١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس
الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

- ٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب
رئيس الوزراء .

- ٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس
الوزراء ووزير التعليم العالي .

- ٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير
العدل .

- ٥- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة

١٧- معالي الدكتور أمين محمود : وزير الثقافة .

١٨- معالي الدكتورة ريماء خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

١٩- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .

٢٠- معالي الدكتور عبد الرزاق النور : وزير الأشغال العامة والإسكان .

وحضر من الأمانة العامة ، د. حسين ابو عرابي ، السيد علي الحسيان ، السيد محمد الرديني ، السيد حمد الغريير .

١- افتتاح الجلسة .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن افتتاح الجلسة ، السيد الأمين العام جدول الأعمال .

السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس .

١- اقرار محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : دكتور نزيه تفضل .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة اود هنا أن اسجل اعتراضاتي على الطريقة التي تم بها انتخاب او تنصيب الاخوة الزملاء النواب في لقاءهم الذين تشرفوا بلقاء جلالة الملك .

دولة رئيس المجلس : هذا مش موضوع البحث اذا تكرمت ، السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً سيدي الرئيس .

أنا اريد أن اقترح سيدي ان يوضع على جدول الاعمال نقطة تهتم المجلس نعم هي نفس النقطة التي اثارها الزميل المحترم نزيه عمارين ، حول الطريقة الانتخابية والمشوهة وذات الاهداف والدلالات التي تستحق المناقشة في تشكيل الوفد الذي قابل جلالة الملك هذه القضية اقترح أن توضع على جدول الاعمال ، واطالب بفتح تحقيق في هذه الطريقة بالتعامل معنا .

نحن نواب لنا تعبيراتنا السياسية ولنا حضورنا ، ما أحد يصنف الناس بطريقة اللي يشوفها يعني مناسب لتخدم اهداف معينة ، هذه القضية تستحق المناقشة ، مقررين لجان لم يدعوا مشان رأيهم السياسي شخصيات داخل المجلس لم تدعى ، جرى دعوة الناس بطريقة انتقائية ، جلالة الملك لنا جميعاً ليس لجزء من هذا المجلس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس .

٢- الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب منير صوير .

ب- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب ذيب أنيس .

ج- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي .

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد الأمين العام :

٣) قرارات اللجان :

أ. قرارات اللجنة القانونية .

١- استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١٥) تاريخ ١٩٩٤/٣/١ ، والمتضمن مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون مراقبة اعمال التأمين .

(القرار موزع في جدول اعمال الجلسة الثامنة) .

دولة رئيس المجلس : باعتبار ان مقرر اللجنة غائب بعذر ، اظن انه اتفقت اللجنة

القانونية ان السيد الرؤوف الروابدة ، هل تم اتفاق انك تقدم القانون بدل المقرر لأنه مسافر ؟

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أنا مكلف فقط بقانون البلديات سيدي دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي رئيس اللجنة تفضل .

السيد عبد الباقي جمو رئيس اللجنة القانونية : نحن اخترنا ابو عصام .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبد الرزاق .

الدكتور عبد الرزاق طييشات : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة أن هذا القانون مهم وكثير الكلام حوله ، لذلك اقترح تحويله للجنة المالية والقانونية معاً ، أن يدرس مرة أخرى من قبل اللجنة المالية واللجنة القانونية معاً .

اصوات : تنفي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات : شكراً دولة الرئيس .

هذا موضوع بحث بالسابق ، واقترح



دولة رئيس الوزراء في الدورة العادية السابقة الغاء صفة الاستعجال عن المشروع ، وتأجيل بحثه انتظار لنتائج الدراسة التي يقوم بها مكيبان استشاريان ، كلفا من قبل وزارة الصناعة والتجارة واتحاد شركات التأمين بهدف التحقيق في مطالبات الشركات بزيادة تعرفة التأمين الإلزامي في ضوء الحسائر الكبيرة التي تتكبدها ، نرجو اعلامنا نتائج الدراسة المذكورة وايضاح ما اذا جرت مباحثات بين الوزارة واتحاد الشركات ، وهل بينة الدراسات ان الشركات كانت على حق في مطالبتها ؟

كما نرجو اعلامنا عن ما سمعنا بالامس من زيادة (٥٠ ٪) على اسعار التأمين الإلزامي وموافقة وزارة الصناعة والتجارة على ذلك وايضا في ضوء هذه التوصية التي اقترتها وزارة الصناعة والتجارة ، ارجو ان اسمع أن الاسباب الموجبة للقانون ، هل لا زالت موجودة اولا ؟ وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيد توجان فيصل :

أولاً : القانون احيل لنا بصفة الاستعجال ، واعتقد أن الحكومة تملك من المعرفة والخبرة والقدرة ، عندما نقول لنا صفة الاستعجال ان يكون فعلاً استعجال ، اما أن يلغى الاستعجال ثانياً وتصبح مناورة على

ظهرنا فليس المجلس كره ما بين شركات التأمين وبين الحكومة ، هذا يجب أن لا نقبله ، قبلنا الاستعجال وعملنا عليه بصفة الاستعجال ، كما احترمنا ارادة الحكومة عليها وعلى المجلس ايضاً ان يحترم ارادتنا ويحترم ارادة نفسه بأن يستمر في بحث القانون ، وارى أنه في الجلسة الماضية بدأنا بحث القانون فالان اي عرض لرده اصبح متأخر حسب النظام الداخلي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سعد هایل .

السيد سعد هایل السرور : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة لا اريد أن اكرر ما ذكره معالي الدكتور صالح ارشيدات ، لكننا نذكر تماماً أنه عند البدء في مناقشة هذا القانون بالدورة الماضية كان السبب للمرر انسحاب بعض شركات التأمين من الالتزام بواجباتها في موضوع التأمين الإلزامي ، وان ما عرضته معالي وزيرة الصناعة والتجارة في هذا الموضوع .

أن التأمين اصبح قضية احتكارية وان هذا القانون لغايات كسر الاحتكار ، الان نقرا دولة الرئيس بأن هذه القضية قد سويت ما بين وزارة الصناعة والتجارة اذا كان هذا الكلام الذي قرأناه صحيحاً ، وان الوزارة قامت برفع الحقيقة اقساط التأمين بقيمة (٥٠ ٪) وهذا يعني شعوراً منها ان اقساط التأمين كانت اقل

مما يجب اذا كان هذا الكلام صحيحاً ، فهذا يدل على أن الاسباب الموجبة اصلاً لتقديم هذا القانون قد انتفتت تماماً ، وأنه لم يعد مبرراً لعرض القانون على المجلس ، لذا دولة الرئيس اطلب رد القانون من المجلس الكريم ، وارجو من الزملاء الموافقة على ذلك ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً دولة الرئيس .

موضوع التعديل الذي جاء من وزارة الصناعة والتجارة لقطاع مهم من قطاعاتنا الاقتصادية ، وهو قطاع التأمين ، ولا شك أن الحكومة حينما وضعت شروط معينة وقد تكون قاسية في القانون لعدم انشاء شركات جديدة ، كان الهدف هنا مصوغ لذلك ، وان ذلك القطاع في ذلك الوقت لو استمر كما كان ، لما ادى الواجب الموكول اليه ، في ذلك الوقت ، في الوقت الحاضر شعرت الحكومة أن هناك نوع من الخروج على القواعد العامة وهو عدم الرضوخ الى وتخصيصاً في التأمين الإلزامي بالشروط المطلوبة من وزارة الصناعة والتجارة ، فأقدمت وزارة الصناعة والتجارة على تعديل هذا القانون .

أرى أن لا نستعجل ، لأن هذا القطاع قطاع مهم ، يؤثر على قطاع مهم ، ويؤثر على

المواطنين ايضاً ، ارى ان نحول هذا الموضوع الى اللجنة المالية لدراسته دراسة وافية لنخرج بقرار يخدم المصلحة العامة قرأت في الجرائد أمس أن وزارة الصناعة كما قال زميلنا انها قامت بدراسة لرفع اقساط التأمين الإلزامي في هذا العام (٢٥ ٪) وفي العام القادم (٢٥ ٪) ، حيث تصل في العام القادم الى (٥٠ ٪) ، طبعاً هذه دراسات اعتمدت على حقائق متوفرة لديها ، ولتأكد البرلمان واخواننا النواب من واقع هذه الحقيقة ، يجب أن يحول الى اللجنة المالية لدراستها والمجيء بتوصيات معينة وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر بالانابة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : شكراً سيدي الرئيس .

مقرر اللجنة القانونية : أرجو أن اذكر اخواني أننا بدأنا في المادة الأولى لهذا القانون في الجلسة السابقة ، وبالتالي فإن أي اقتراح برد القانون ، اصبح مخالفاً للنظام انا افهم أن يطلب بعض الاخوان ان يعاد للدراسة للجنة او للجنة الاخرى ، اما لا أعتقد ان من حق احد أن يطالب برد النظام ، لانه قد قبل وبدأ النقاش فيه ، والمجلس لا يلغو ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء .

هذا من المجلد

دولة رئيس الوزراء : شكراً دولة

الرئيس .

الحقيقة اريد أن يكون الامر واضح جداً ، ان في أي مشروع قانون عندما تتقدم به الحكومة تؤمن بما قدمت ولا تراوغ ، فتقدم المشروع وطلبنا صفة الاستعجال وتعليدي يعني امر يحتاج الى الاستعجال وعندما بدأت المفاوضات مع الشركات ازيلت صفة الاستعجال وتعليدي ، لكان هذا القانون ملك المجلس الان ، وليس ملك الحكومة والحكومة لم تطلب تأجيله أو تغييره ، وإنما كان الأمر واضحاً من الجلسة العادية السابقة ، ان الحكومة قالت :

ان صفة الاستعجال لم تعد ملحة ، وطرحت عليكم هذا الأمر ، فتركتم انتم صفة الاستعجال ، واصبح قانوناً ملك هذا المجلس ليتصرف به ، ارجو أن يكون هذا الأمر واضح .

ثانياً : أننا لا تأخذ هذه الامور من الجرائد ، لم يصدر قرار من وزارة الصناعة والتجارة لرفع أو تغيير ، جرت الدراسة والدراسة لغايات المستقبل وليس لغايات القانون ، الدراسات جاءت من اجل تسعيره من أجل رفع مواد معينة الى اخر ما يتعلق في ذلك ، لكن ليس لهذه الدراسة علاقة مع القانون ، فأرجو أن يكون هذا الأمر واضحاً للجميع

الأخوة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، حقيقة لا استطيع الكلام لكل النواب دفعة واحدة ، القائمة واحد يتكلم ونمشي بالدور ، كل واحد يستطيع أن يدي رأيه حسب ما هو متبع اخ جمال .

السيد جمال الصرايرة : شكراً دولة الرئيس .

ذكر بعض الزملاء ان القضية قضية التأمين الزامي ، التأمين ضد الغير ، اعتقد أن هناك اربع امور رئيسية ذكرت في القانون :

أولاً : رأسمال الشركات ، وهي مهمة جداً ، فلم تعد (٦٠٠) الف دينار تكفي في هذه الظروف .

ثانياً : الودائع .

ثالثاً : واهم نقطة في القانون ، وهي كسر احتكار الشركات القائمة .

أنا اطمئن دستورياً بهذا القانون بالقانون الاصلي ، والذي سمح ل ١٧ شركة أن تحتكر سوق التأمين الاردني منذ عام ١٩٨١ وأنا أتعجب أن يحول أو أن يطلب بعض الزملاء تحويل هذا القانون الى اللجنة المالية ، لأنني أعتقد أن هناك كمالات في اللجنة القانونية درست الموضوع بكل دقة وعناية وحولته الى المجلس بطريقة قانونية محترمة .

وان المواطن يتقطع قلبه حصرات ، وهو يتابع الشركات لأن يصلح سيارته او يأخذ حقه ، وبالتالي فيجب أن يكون التعديل محقق للعدالة وفتحاً للباب وملغياً للاحتكار وشكراً للحكومة التي تقدمت بموقفها ، وشكراً للحكومة التي أصرت على مشروعها ايضاً وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : دولة الرئيس .

حضر الزملاء النواب .

قبل الشروع في مناقشة هذا القانون وبما أننا في المادة الأولى ، ارجو التكرم اعطائي حق الكلام في التعليق حول هذا القانون برمته ، وذلك للاحاطة بما يشتمل عليه هذا القانون من اسئلة ومعطيات تهتم المواطن والدولة بها .

دولة الرئيس ،،

الزملاء النواب المحترمين ،،

- يبدو على شركات التأمين الاردنية في غالبيتها ، مملوكة لاشخاص ومحصورة في عائلات معينة ، وان كان يطلق عليها اسم شركة ، الأمر الذي يجعل مقدرات الشركة تحت هيمنة مالكيها المطلقة الذين لا هم لهم سوى تحقيق الارباح الفاحشة .

- وما دامت العملية تحقيق الربح وتجنب الخسارة ، فقد ترتب على ذلك حرمان المواطن

لذلك سيدي دولة الرئيس أعتقد أن تأجيل القانون ليس في المصلحة الوطنية على الإطلاق وإنما فقط هو يخدم الشركات القائمة الان ويوفر لها احتكاراً دائماً ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : الحقيقة ان شركات التأمين من أهم ما يجب أن يرمى هذا المجلس الكريم قانونها ، ذلك أن كل مواطن مضطر لأن يأمن سيارته ضد الغير والتأمين اصبح امر اساسي في اقتصاد البلد ، فاذا لم نعالج موضوعه نكون قد مسسنا بمسؤوليتنا .

أنا ارى أن احتكار سبعة عشرة شركة للتأمين أمر يتعارض مع الدستور ومع مصلحة المواطن ، وان البيان الذي تفضل به دولة رئيس الوزراء من أن شركات التأمين عندما اصدرت الحكومة مشروع قانون للتعديل تراجعت عن قولها السابق ، مما يدل على أنها كانت ظالمة وتريد أن تستغل المواطن ، وعندما رأت ان الحكومة قدمت مشروعاً تراجعت ، فهذا يزيدنا ايماناً بأن الاحتكار يجب أن يلغى ، وأن يفتح الباب على مصرعيه لمن كانت عنده الشروط القادرة على الوفاء بالالتزامات واحب أن اذكر هنا بأن كثيراً من هذه الشركات لا تنفي بالتزاماتها للمواطنين ولا تقوم بما يجب عليها ،

من حقه ومكتسباته المترتبة على شركة التأمين نتيجة ضرر وقع لأمواله وممتلكاته بحيث لا يحصل الا على أدنى حد من هذا الحق بعد التهرب والمماطلة والابتزاز الذي يتعرض له بدليل أن هناك الآف القضايا المعلقة في المحاكم منذ سنوات طويلة ، سعم المواطن معها الانتظار .

- وترتب ايضاً على عامل الربح والخسارة ، تذبذب أسعار التأمين الشامل ، اذ تلجأ معظم الشركات لرفع الاسعار أكثر من مرة في السنة الواحدة بعد الاطلاع على نتائج الكمبيوتر الشهرية أو وقوع حادث كبير ، مع غياب الرقابة الحكومية وغياب السلطة على مثل هذه الاسعار ولا غرابة أن عدد من شركات التأمين اتفقت في الآونة الأخيرة على رفع الأسعار ليعيش المواطن في دوامة البحث عن سعر معقول ومناسب .

- بالإضافة الى ذلك فقد امتلكت بعض شركات التأمين كراجات خاصة للتصليح ويلزم ابن الكرك وابن اربد بالتصليح لدى هذه الكراجات في عمان ، بغض النظر عن وقت وجهد المواطن ، وذلك لتمارس الشركة كافة فنون الاقتصاد في النفقات ، والتهرب من الاتقان المكلف .

- لذا اقترح على المجلس الكريم بتقديم الملاحظات التالية الى الحكومة للوقرة .

١- توسيع قاعدة المساهمين لدى شركات التأمين لتحقيق الطابع الشخصي او العائلي ، واعطاء الشركات طابعاً أكثر عمومية مع اشراف الدولة على انتخابات مجالس ادارة الشركات والتأكد من أن المساهم يمارس حقه الحقيقي واختيار الادارة ومجلسها .

دولة رئيس المجلس : يا اخ فواز .

السيد فواز الزعبي : دولة الرئيس ، انا عندي ايشي موثق .

دولة رئيس المجلس : طيب مش هذا اللي نتكلم فيه .

السيد فواز الزعبي : عندي ايشي وثائق على شركات التأمين ، وعلى الدولة كمان .

دولة رئيس المجلس : اخ فواز القانون بين ايدينا ونبحث فيه .

السيد فواز الزعبي : بدني أكمل كلمتي ، لأن الدولة دفعت (عشرين مليون واربعمائة الف) تأمين على البترول وهو ليس من حق الحكومة ، هو من حق المواطن ، انا كنا قل لازم ادفعه ، مش الحكومة أن تدفعه .

دولة رئيس المجلس : كمل .

السيد فواز الزعبي :

٢- تفعيل دور دائرة مراقبة أعمال التأمين لدى وزارة الصناعة والتجارة بحيث

تكون هذه الدائرة مرجعاً للمواطن لترشده الى السبل التي تحقق له حقوقه ومكتسباته بحال تهرب الشركة من ذلك .

٣- فرض رقابة أكثر على اسعار التأمين الشامل وضرورة وجود حضور ورأي للحكومة بتحديد هذه الاسعار ، بحيث لا تترك مزاجية مرهونة بعامل الربح والخسارة .

٤- اقترح أن يتم تحويل التأمين الانزامي على المركبات للقطاع العام للدولة بحيث تتولى الدولة التأمين على هذه السيارات لدى دوائر الترخيص ، اسوة بالدول العربية ، حيث أنه لدى كل دولة شركة تأمين وطنية تعود نسبة من ملكيتها للدولة ، مع مساهمة من شركات التأمين الخاصة ، بحيث يكون الاشراف المباشر لجهاز حكومي وذلك بدفع تعويضات المواطنين ، بما يضمن حقوقهم .

٥- ولعلي أتساءل عن موقف الحكومة ازاء عمليات التأمين على زيت النفط الخام المستورد من الدول العربية والتي كانت تدفعها الحكومة لشركات التأمين عن كل عقد النقل في الوقت التي كانت هذه الشركات تحمل الناقل كافة التعويضات ، وبدل الاضرار التي تحصل مع أي شاحنة نقل ، ولهذا فإن استمرار هذه العملية منذ عام / ١٩٨٤ / وحتى عام / ٩٤ / .

٦- لشركات التأمين دور فائدة مرجوة الا اللهم ، تكديس الاموال لاشخاص أو

عائلات محدودة تملك شركات التأمين فأين اذاً دور وزارة المالية من ذلك ؟ وهل فكرت بالمبالغ التي خسرتها الحكومة ودفعتها لعدد من الشركات منذ انذاك ؟

- واني أرى العجب كل العجب من نظام التأمين وخاصة ما يسمى التأمين ضد الغير ، فكيف تدفع السيارة قيمتها (٤٠٠) الف دينار في السوق (٢٠) دينار ضد الغير وتدفع سيارة قيمتها (٤٠٠) دينار (٢٠) دينار ضد الغير .

إن ذلك يحتاج من القانون الجديد للتأمين أن يأخذ بعين الاعتبار تلك الفوارق ، وأن يكون الفارق ، لصالح خزينة الدولة كرافد اضافي للموازنة وهنا لابد من الاشارة الى عمليات التأمين الخاصة بسيارات التراخيص التي تمر عبر الحدود ولتساءل لماذا لا تحصل الدولة قيمة هذا التأمين لصالح الخزينة ، ما دامت فترة المرور لا تتعدى الساعات وهي تستخدم المرافق العامة ،، بدل تركها لصالح شركات التأمين . والمبالغ كبيرة .

- ان الحاجة لوضع قانوناً شاملاً وعادلاً للتأمين يدعونا لأن نتبصر جيداً ونضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار خدمة لوطننا الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم . الذي أرسى قواعد الديمقراطية .

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور نزيه .

الدكتور نزيه عمارين : شكراً دولة الرئيس .

الزملاء الكرام

مع احترامي وتقديري لما ذهب اليه بعض الزملاء ومع أننا لا نعارض استمرار المفاوضات مع شركات التأمين القائمة ، لما فيه الصالح العام وخدمة طرفي المعادلة إلا أن هذا لا يتعارض مع موقفنا الواضح والصريح والمعارض لأي نوع من الاحتكار .

ان القانون القائم يشكل غطاءً قانونياً بل حماية إغلاقيه كاملة لاحتكار هذا القطاع الهام ، ووضع الدولة والمواطن تحت رحمة وابتزاز القائمين على هذه الشركات ولقد ثبت هذا ايها السادة النواب من الاسلوب غير المسؤول وغير الحميد ، وغير الحضاري وغير الملتزم وطنياً الذي اتبعته بعض هذه الشركات حين انسحابها قبل إنتهاء المفاوضات مع وزارة الصناعة والتجارة بهذا الصدد وذلك لابتزاز وفرض الشروط التي يريدون .

ان المادة (٥٦) من القانون القائم تحقق شرطاً تعجيزياً لا يمكن تحقيقه وبالتالي يشكل غطاءً قانونياً لاحتكار صناعة التأمين حيث يؤمن للشركات القائمة حماية اغلاقيه كاملة .

والسؤال هنا ترى لمصلحة من وضع هذا الشرط التعجيزي وبهذه الصورة ، وهل في قوانين الدول الاخرى العربية منها والاجنبية مقياساً لمثل هذا المقياس وهل ثمة قاعدة اقتصادية او نظرية اقتصادية تنص على تحقيق هذا النص العجيب وأين نحن ومبدأ نظام السوق والاقتصاد الحر الذي يتباكون عليه .

هذا من جهة ومن جهة ثانية .. هل يعني انسحاب ثمانية شركات تأمين من ممارسة أعمال التأمين الالزامي .

- هذا النوع الهام من التأمين والذي يهم الفقير والمتوسط والمفروض بموجب قانون السير نصاً هل يعني هذا الانسحاب خدمة لصناعة قطاع التأمين ؟

هل يعني هذا الانسحاب غير الحضاري خدمة للاقتصاد الوطني ؟

هل يعني هذا الانسحاب غير الملتزم خدمة للمواطن ؟

هل يعني اصرارهم على رفع اقساط التأمين الالزامي بنسبة تزيد عن (١٠٪) أي أن قسط تأمين السيارة سوف يصبح ما يزيد عن (٤٠) ديناراً فقط لا غير .

هل يعني هذا خدمة للوطن والمواطن وخدمة للاقتصاد الاردني .

وهل خسارة شركات التأمين في نوع

معين او جزء من نوع معين من انواع التأمين تعني خسارة فادحة لهذه الشركات .

وهل منطق التاجر النقي والأمين والوطني الملتزم هل منطق ان ينسحب من الاتجار بصنف معين يخدم زبائنه في حين أن جميع الاصناف الأخرى كلها ، رابحة واحصائيات ارباح الشركات القائمة لعام ٩٢ تلغى .

والتجارة تبين لنا ارباح الشركات القائمة لعام ٩٢ ، والتي تجاوزت (تسعة) ملايين دينار .

انني اضّر واطالب المجلس الكريم على دراسة هذا القانون الهام ، وازالة جميع الالتباسات وازالة جميع الثغرات التي تساعدهم على احتكار هذه المهنة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، فيه نقطة نظام عند السيد محمد الدوب .

السيد محمد الدوب : دولة الرئيس أرى أن النقاش يدور حول امرين :-

الأول يدعو الى رد القانون الى اللجنة المالية .

والثاني يدعوا لدراسة القانون ومناقشته الآن .

ويستطيع كل منا أن يدلي برأيه من خلال المناقشة ، ولذلك فأنتي الفت نظر

دولتكم الى المادة (٥٦) من النظام الداخلي والتي تنص :-

لكل عضو أن يطلب من المجلس الاكتفاء بالملذكرة في الموضوع المناقش فيه بعد نضوجه وعند وقوع أي طلب من هذا القبيل اذا وجد من يعارضه يسمح بالكلام لمعارض واحد ثم يوضع طلب الاكتفاء في التصويت فاذا تقرر الاستمرار في المناقشة يعمل بموجب ، والا فيعلن الرئيس ختام المذاكرة ولا يسمح بعد ذلك بالكلام لاحد .

دولة رئيس المجلس : أبح محمد هذا صحيح ، لكن يعني هذا موضوع مهم وبأخذ ابعاد كثيرة ولذلك سأسمح للكلام الكافي في هذا الامر ، لكن لأنه مواد القانون ليست كثيرة ، نستطيع أن نتباحثها بعد ما ينتهي النقاش العام ، نقرأها او لا نقرأها بسرعة ، يدور أن الحكومة الآن حسب ما تكلم دولة الرئيس ، مستعجلة في الموضوع ولم تسحب القانون ، وكثير من النواب ايضاً ابدوا وجهة نظر لاقرار القانون او لابقائه ومناقشته فالجهات متفقة لكن لابد من اعطاء حق الكلام حتى كل واحد يعبر عن رأيه ، السيد علي الشطي .

السيد علي الشطي : شكراً دولة الرئيس .

كنت أود أن اطالب الحكومة بأن نسمع عن نتيجة المفاوضات التي تم اجراؤها بينها

وبين شركات التأمين ، اما وقد أعلن دولة الرئيس بأن هذه المفاوضات تخص امور مستقبلية ولا تتعلق بالقانون ، فأنتي اسحب هذا الطلب وشكراً ، دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حمزة منصور نقطة نظام .

السيد حمزة منصور : دولة الرئيس نحن أمام مشروع استكمل مراحله القانونية ، عرض على هذا المجلس الكريم وقرر المجلس من حيث المبدأ قبول النظر في هذا المشروع وإحيل الى اللجنة القانونية ، وادرج ضمن جدول الاعمال المرتبط بالارادة الملكية ، وهو موضوعنا اليوم موزع علينا وفق المدة القانونية ، نقطة النظام تقول :

بعد أن يوزع تقرير اللجنة على الاعضاء ، على الوجه المبين في المادة (٣٥) :

يعين المجلس يوماً للملاكمة في مواده ، وفي اليوم المعين المذكور تجرى للملاكمة في مواد مشروع القانون ، كل مادة بمفردها .

أنا اقول نبدأ بتلاوة المواد كل مادة بمفردها وكل مالدی اخواننا من الزملاء ، مع المشروع او ضد المشروع ، يدلي كل منا بدلوه أما أن ننظر في هذا المشروع من جديد ، وكأنه معرض علينا لأول مرة ، فإن فيه استنزافاً لوقتنا وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يعني اخ حمزة انت تنني على كلام السيد محمد ذوب بوقف النقاش والبدء في قراءة الموضوع .

السيد حمزة منصور : ندخل في الموضوع نعم .

دولة رئيس المجلس : هناك اقتراح من يوافق على وقف النقاش ، والبدء بقراءة مواد القانون ؟

السيد الامين العام : ٣٧ من ٦٢ .

دولة رئيس المجلس : ٣٧ من ٦٢ ويوقف النقاش ، نقطة نظام أح بسام تفضل .

السيد بسام حدادين : سيدي الرئيس اقترحك للمجلس كان واضحاً ، والتسجيل يمكن ان يحضر ويؤكد ذلك ، الاقتراح الذي صوتنا عليه يقول :-

وقف النقاش والدخول في مناقشة مواد القانون ، وليس بحث عكس ذلك .

دولة رئيس المجلس : ما فيه نقاش وهذا متفقين عليه ، نقطة نظام السيد سعد هابل .

السيد سعد هابل السرور :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس .

بداية فقط قبل أن أبدأ بنقطة النظام ،

لم ينجح الاقتراح .

تفضل أخي المقرر المادة الأولى .

السيد المقرر بالانابة : المادة الأولى درست في المرة السابقة دولة الرئيس ، المادة الأولى يعاد ما درس في المرة السابقة .

مشروع قانون رقم ()

لسنة ١٩٩٤ قانون معدل لقانون مراقبة اعمال التأمين

المادة ٩ -

يسمى القانون (قانون معدل لقانون مراقبة اعمال التأمين لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

قبول هذا النص

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

مع أن كلامي الآن متأخراً ، لكن لا بد أن أقوله ، ومع أنني مبدئياً ضد الاقتصاد الحر ،

اود أن أقول بأن النظام ليس ملكاً لبعض الاعضاء دون الآخرين ، ولذا التمس من الرئاسة الجلييلة أي كان من الاعضاء عندما يرفع يده باءاء نقطة النظام ان يعطى نفس الاهمية لأنني رفعت يدي منذ ثلث ساعة لاعرض نقطة نظام ، وأرى أن بعض الزملاء مجرد ان يرفع أيديهم لاءاء نقطة النظام تعطيهم الدور دولة الرئيس .

نقطة النظام اتنا في الجلسة السابقة ، تعرضنا لحادثة شبيهة تماماً وهي رد أحد القوانين ، وقد رد القانون بعد أن تلي تقرير اللجنة المالية ، وبعد أن دخلنا في القانون وقراءنا المادة الأولى لذا لا اعتقد أن المجلس الآن لا يجيز شيء كان قد أجازه في الجلسة السابقة وارجو أن يكون هناك تماثل في التعامل مع كافة القوانين وفي كافة الجلسات دولة الرئيس وشكراً .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان الاصول اصول هناك اقتراح مثني عليه ، هناك اقتراح مثني عليه باعادة الموضوع الى اللجنة المالية ، وهناك اقتراح برد القانون .

من يوافق برد القانون ؟

لم ينجح الاقتراح .

هناك اقتراح باعاده الى اللجنة المالية ، من يوافق على ذلك ؟

عليها في المدخلات التالية :

١- من غير المعقول والمقبول ما يتردد هذه الأيام على ألسنة البعض من أن مشاريع القوانين المعدلة لبعض التشريعات المستقرة تهدف فقط الى محاربة الإحتكار والحيتان ، فال معروف والمألوف أن إستقرار التشريع في أي بلد دليل على الثبات والإستقرار والعكس صحيح ، وخاصة تلك التشريعات المتعلقة بالإستثمار ومنها بلا شك قانون أعمال التأمين رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ ولا يجوز بأي حال من الأحوال تسمية المساهمين في أي مجال إقتصادي بالحيتان وهم مستثمرون وطنيون وعددهم بالآلاف وثقوا بالتشريعات وساهموا ويجب أن يشكروا على ذلك .

٢- ألا يعتبر وجود (١٧) سبعة عشر شركة تأمين وطنية وغير وطنية كسراً للإحتكار ، فإن كان غير ذلك فما هو العدد اللازم لكسر هذا الإحتكار . ثم طالما أن سعر التأمين الإلزامي يحدد من قبل الحكومة بلجنة يرأسها وزير الصناعة والتجارة - فأين الإحتكار هنا ، فالاحتكر للشيء يحدد سعره تحديداً مطلقاً لأنه لا توجد منافسة .

٣- من المتعارف عليه أن أي وزير يجب أن يعالج ويتعامل مع القضايا المتعلقة بوزارته بكل موضوعية وبأنه يأخذ برأي أصحاب تلك القضايا وبالتداول معهم في هذا الرأي

لكن استغرب أن من هم مع الخصخصة ومع الاقتصاد الحر أحياناً يدافعون عن قانون فيه احتكار ، لذا ساكون مع هذا القانون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد علي ابو الراغب تفضل .

السيد علي ابو الراغب : شكراً دولة الرئيس .

الواقع أنني كنت أرغب ان لا أدخل في خضم هذا القانون ، الا أنني اجد اصحاب شركات التأمين وانني مساهم في احد الشركات ، ولا أعرف كيف يعاقب أي مساهم في شركة بالدفاع عن مصالح هذا الوطن باجهاده وبأسلوبه .

لقد تناولتني أحد الاقلام المأجوره في أحد الصحف المحلية ، حتى لا نتكلم عن هذا القانون ، والساكت عن الحق شيطان أخرس . دولة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين .

اننا نتعامل مع الديمقراطية فلنحترم بعضها بعضاً .

لقد تقدمت الحكومة للمجلس الكريم بمشروع قانون معدل لقانون مراقبة أعمال التأمين المذكور على خلفية المبررات التي ساقها في مذكرة الأسباب الموجبة للتعديل والتي لا أرى أي مبرر لسردها هنا ولكن أكتفي بالرد

٦- فيما يتعلق بالتأمين الإلزامي الذي تحدت أسعاره منذ سنة ١٩٨٥ بناء على قرارات لجنة يرأسها الوزير ولم تتبدل بالزيادة برغم زيادة أسعار كل شيء بما في ذلك قطع الغيار وخلافة ، ومطالبة شركات التأمين برفع قيمة الأقساط الخاصة بذلك يجب أن لا يؤدي بالحكومة الى أسلوب رد الفعل عن طريق تقديم مشروع القانون المقترح وهو أقرب الى القوانين الإستثنائية ، ويطلب فيه صلاحيات لجنة أمن إقتصادي وبعيدنا كرة أخرى الى قوانين الأحكام العرفية .

٧- لماذا لم تدرس الحكومة أسعار التأمين الإلزامي منذ زمن - ولماذا تكون سعر واحد - ولم تأخذ بأصحاب رخص القيادة وأقدمية كل منهم وما إرتكبه من حوادث ... الخ .

إن وجود عدة أسعار أقرب الى المنطق والعقلانية وخاصة بعد الأخذ بحوادث السير الكثيرة في الاردن .

كما وإننا نشير الى نتائج الدراسة التي قامت بها شركات مختصة لتحديد خسائر شركات التأمين من الأسعار الحالية والتي قدرت ب ٥٣٪ لعام ١٩٩٣ بينما تدعي شركات التأمين أن الخسارة ستكون ١١٢٪ عام ١٩٩٤ .

أي أن مطالب شركات التأمين كانت

للتوصل الى الحل الأمثل الذي يرضى الجميع ، لا أن يفرض عليهم تشريعاً ملزماً ويطلب من السلطة التشريعية معاونته على النيل منهم لأنهم أصحاب رأي مخالف .

٤- فإذا رغبت الحكومة بالتغيير للقوانين لأسباب معينة منها ضغوطات المتنفذين فلتعلن ذلك بصراحة .

ولكن ليس تحت شعار كسر الإحتكار بل تسمي الأمور بأسمائها وبأمانة وتطلب ذلك بصراحة وبوضوح علماً بأن الشركات الجديدة لن تزيد الإنتاج حيث أن الإنتاج هو نفسه وبأي عدد من الشركات .

والتوسع الإستثماري في الخدمات بدون إنتاج هو ليس إستثماراً إيجابياً بل عبثاً على الإقتصاد الوطني .

٥- فلماذا كثرة الحديث الآن عن الإحتكار والكل يعلم أن ذلك غير صحيح أو لم يكن هذا الإحتكار المزعوم موجود في السابق ، أم أنه كان هناك تساهل وتغاضي عنه لسبب أو لآخر ، ثم فجأة تمت الصحوة واكتشفنا هذا الإحتكار .

إن هذا القول يضرب بسمعة الأردن وبشريعته وبمقوله أنه يجب إستدراج رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للإستثمار فيه لتحقيق النهوض الإقتصادي .

صحيحة من حيث خسائر الشركات بالتأمين الإلزامي .

دولة رئيس المجلس : أخ علي هذا صار خارج موضوع النقاش ، نحن في المادة الأولى .

السيد علي أبو الراغب : دولة الرئيس ، كما رد قانون ائتمان الصادرات ، بعد تلاوة المادة الأولى تم بحته وطلب رده ورد ، فترجو العدالة في هذا المجلس .

دولة رئيس المجلس : أكثر من هيك عدالة ، المجلس صوت على عدم الرد يا أخ علي .

السيد علي أبو الراغب : اذا النظام الداخلي يقول ما يطلع لي أن أتكلم لا أتكلم .

دولة رئيس المجلس : صوت المجلس على عدم الرد رجاءاً ، انتهى الموضوع يعني ، ليس موضوع النقاش الآن .

السيد علي أبو الراغب : دولة الرئيس ، أنا التزاماً بما تم بحته في قانون ضمان ائتمان الصادرات أنا أتعامل مع هذا الموضوع أتم وضعت الأسس .

دولة رئيس المجلس : الأسس لم نخالفها ، هذه مختلفة الآن .

السيد علي أبو الراغب : يا سيدي أنا

أعمل مداخلة كاملة على القانون .

دولة رئيس المجلس : نحن نتكلم في المادة الأولى .

السيد المقرر بالأمانة : لكننا صوتنا على قفل باب النقاش .

السيد علي أبو الراغب : أنا أتكلم في المادة الأولى .

السيد المقرر بالأمانة : المادة الأولى الحاور على الأسم .

دولة رئيس المجلس : أنهي بسرعة الله يخليك .

السيد علي أبو الراغب :

٨- في حالة السماح بتأسيس شركات تأمين جديدة وعند المساهمة في هذه الشركات ، كيف تستطيع الحكومة أن تحمي المساهمين من حيتان الشركات الجديدة الذين يؤسسون الشركات لغايات المضاربة فقط .

حيث يبدأ السهم بدينار ويرفعوه الى كذا ... دينار (وأما عمل الشركة وربحيتها فعلى الله) وبعد ذلك يبيعوا الأسهم ويجنوا الأرباح الطائلة ... هذا ما رأيناه في الثمانينات .

١٠- لا أعتقد أن الحكومة تعلم ما يجري في سوق التأمين وعن المضاربة الحاصلة

السيد سمير حباشنة : يا سيدي لسنا مستعجلين لا على اقراره ، يجب أن نشجع هذا الأمر من البداية وإذا استطعنا أن نحدد مرجعيته ونفهم مضمونه ، أنا أعتقد ما عندنا مشكلة في بقية المواد ، اذا سمحت لي أنا عندي مداخلة قصيرة حول هذا الأمر .

دولة الرئيس .

الزملاء المحترمين .

أنا شخصياً قرأت كثيراً وسمعت كثيراً عن تضارب المصالح الاقتصادية في أي مجتمع ، الى أن جاء هذا القانون ليمثل تطبيق ميداني الى تضارب هذه المصالح حقيقة كل طرف من الاطراف يحاول أن يغلف مصالحه في مصلحة الوطن ومصلحة الاردنيين ، والله نحن الشعب الاردني والسواد الأعظم من الشعب الاردني ليس طرف في هذا القانون سوى فتح او لم يفتح .

بداية لا بد من الإشارة الى أن هذا التعديل قد جاء تحت شعار كسر الاحتكار كما جاء من الحكومة ، وهو الشعار ، الذي طالما نادينا به وفي كل القطاعات وبلا استجابة تذكر من قبل كل الحكومات المتعاقبة بما فيها هذه الحكومة مع الاسف منذ عقدين من الزمن ، منذ أن أصبح لدينا في الاردن اقتصاد وارتبط هذا الاقتصاد بالاحتكار وأرجو أن تكون سابقة الحكومة العتيدة في جلب هذا القانون ،

وعن تحفظ شركات إعادة التأمين الأجنبية على الشركات المحلية ، فالأرباح التي تجنيها شركات التأمين هي نتيجة للإستثمارات وليست من أعمال التأمين .

فالشركات الجديدة ستدخل في خضم المضاربات والمنافسة والخسارة كما حدث في بداية الثمانينات وهذا سيكون سوء تقدير وتخطيط لسوق ضيق غير واضح المعالم إلا إذا كان الهدف السماح لشركات غير أردنية بالعمل في الأردن أو أسباب سياسية أخرى لا نعلمها .

وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد ملفح اللوزي .

السيد ملفح اللوزي : دولة الرئيس ، أرى أن هذا القانون ويرى الكثيرون ممي من الاخوان النواب ، انه مهم جداً وله أهمية بحياة الانسان وسيارته من خلال كثرة الحوادث التي تنجم من خلال قضايا ومشاكل وحوادث في مجتمعنا والذي بحاجة الى المعالجة من خلال هذا القانون وذلك لأهميته يجب مناقشته ودراسة دراسة مستفيضة لنصل الى اقرار هذا القانون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير حباشنة المادة الأولى الله يخليك .

واعطاه بداية صفة الاستعجال ان يكون وفق سلسلة من القوانين تحت شعار كسر الاحتكار أما ان يأتي هذا القانون بالتحديد ونقطة فأنتي أقول ما وراء الأمر ما وراءه .

دولة الرئيس ،

التعديل المشار اليه في القانون والذي خصته الحكومة بصفة الاستعجال ، جاء ليسجم وواحدة من توصيات البحث المعنون بتأمين السلام في الشرق الأوسط والذي وضعه اقتصاديون رسميون اردنيون وفلسطينيون وصهاينة برعاية اميركية والذي أشتهر باسم (تقرير هارفرد) والذي أنهى العمل فيه حزيران / ١٩٩٣ حيث ورد في الصفحة (١٩) من النسخة المترجمة من قبل السيد وليد السعيد .

وفي الفقرة الأولى ان من مهمات السلطة النقدية والمالية الاقتصادية الفلسطينية (إصدار تراخيص الاشراف على المؤسسات المالية الوسيطة غير البنكية ، مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد) .

صحيح أن هذه الفقرة تتعلق بمنطقة الحكم الذاتي ، إلا أن التقرير يتحدث بمجملة عن تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية والنقدية بين منطقة الحكم الذاتي من جهة وبيننا بالأردن من جهة ثانية وبين الصهيونية من جهة ثالثة وبالتالي فأنتي ربما أنا لا أنهم أنا قرأت تقريراً

ووضعت خطوط كثيرة تحت هذه الفقرة، وأنتي اريد اجابة من الحكومة العتيدة حول علاقة قانون يعطى صفة الاستعجال يتعلق بموضوع التأمين يرد عيناً في تقرير هارفرد ما يشير الى هذا التسلسل وهذا السياق اريد اجابة على ذلك .. وأعتقد أن على الحكومة الأجابة بصورة مقنعة لمجلس النواب من أن خطوتها لا تأتي في سياق هذا الترتيب المستقبلي المشار اليه .

خصوصاً ، وهذه نقطة ارجو كمان زملائي نضع تحتها مائة خط ، ان هناك شركات تأمين قامت بالفعل في الارض المحتلة وتسعى لأن تحصل على تراخيص في الاردن ، استكمالاً لحلقة التنسيق في هذا القطاع وفق الرؤية الشمولية التي يتناولها تقرير هارفرد ، هذا من جانب ، وأنا أعتقد اذا كان لذلك وجهة وعلاقة موضوعية ، فهو يمثل الشق الأول من تضارب المصالح الذي نعيش حول هذا القانون .

على الجانب الآخر يجب أن نقر بأن اصحاب شركات التأمين الـ (١٧) أو (٢٠) ليس لهم مصلحة في كسر قانون الاحتكار ، لأنهم مستفيدين مثل بقية القطاعات الموجودة في البلد ، وأيضاً لا أقول أنتي اريد اجابة على هذه المسألة إنما اطلب من المجلس ان يصل الى حالة توازن ، بنحيت أن نطلق من مصلحة الشعب الأردني الذي يدفع بكل الأحوال ثمن

التأمين .

ثانياً : وهذا للحكومة العتيدة أيضاً ، ولتأكيد صحة توجه الحكومة هذا في كسر الاحتكار ، اذا كان هذا القانون يا معالي وزيرة الصناعة سياق قوانين ، فيه مسائل أخرى بذلك تأتي لنا بقوانين وصفة الاستعجال أيضاً .

ولتأكيد توجه الحكومة هذا في كسر الاحتكار ، وهو العنوان السياسي ، الاجتماعي ، الاقتصادي الذي أوجب هذا التأجيل ، فأنتي أريد أن أسمع من الحكومة رأياً في توجهاتها المستقبلية والتي بالضرورة أن تكون قريبة في اتخاذ خطوات مماثلة في قطاعات أخرى ، وأن تعطى صفة الاستعجال بل وأن تحدد مواعيد لتعديلات قانونية في قطاعات أخرى منها .

واحد : قطاع البنوك ، الذي يعاني من احتكار مائل لقطاع التأمين وهو مائل للعيان ، سبق لواحد من أساطينه وكلنا نعرف أنه قد حمل الخزينة والشعب الاردني خسائر تعادل خمسة أضعاف للمديونية للترتبة على القطاع الزراعي .

وعندما نبحث مديونية القطاع نقول هذه (ستين) مليون ، بس يأتي زله ييحملنا (٣٠٠) مليون وندفعهم ونحن ممتنين .

اثنين : قطاع وهذه لمعالي وزير الداخلية والنقل ، قطاع خطوط المركبات الصغيرة

والكبيرة ، هذا القطاع المحصور بنفذة تحقق أرباحاً هائلة على حساب الناس وعلى حساب العاملين الحقيقيين به ، والذين يعملون كأجراء عند هؤلاء الذين هم محط رعاية الحكومة ، ولا أقول حكومة الدكتور عبد السلام بل سياق الحكومات خلال العشرين سنة الأخيرة ، وأنتم تعلمون أن الحكومة يمكن أن تعطي واحد مكتب تكسيات ويشغل عنده أجراه (خمسة وعشرون) من العاملين الحقيقيين في قطاع النقل من سواقين وخلافه .

دولة ابو نشأت أرجو في مداخله ، أنا اريد اذا وضحتنا المادة (أ) ترى كل المواد الاخرى تبقى شكلية وافية ، خلتنا نفهم في هذه ، هذه المصالح يا دولة ابو نشأت ، نريد نحن كممثلي للشعب أن نفهم أين مصلحة السواد الأعظم من الاردنيين ؟

ثلاثة : قطاع آبار المياه الجوفية حيث تمنح التراخيص للبعض وتمنع عن الآف المنتجين الحقيقيين في قطاع الزراعة بما في ذلك الجهات التعاونية ؟

دولة رئيس المجلس : ماهو علاقه بهذا ؟

السيد سمير حباشنة : يا سيدي هذا احتكار ، لما أنا أعطي شخص رخصة حفر بئر فيه ، وامنعها عن الف مزارع ، كيف شو علاقه يا دولة الرئيس ؟

هذا من العمل

دولة رئيس المجلس : يا أخ سمير بدنا نمشي في القانون .

السيد سمير حباشنة : هذا في صلب الموضوع ، هذا في خلفية الموضوع يا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : والله يا أخي ما هو بخلفيته ، خيلنا نمشي في القانون يا أخ سمير .
السيد سمير حباشنة : يا سيدي انا الذي احدد في مداخلي ما هو الذي يتعلق بالأمر او لا يتعلق .

دولة رئيس المجلس : أنت تعطل السير في القانون .

السيد سمير حباشنة : أنا لا أعطل ، أنا أتكلم بحزمة ممارسات علينا أن نشير اليها مش بممارسة واحدة .

دولة رئيس المجلس : اذن كل مرة بدنا نحكي في مادة بذلك تدخل في كل الممارسات .

السيد سمير حباشنة : قطاع محل التسلية والالعب الالكترونية .

قطاع تنظيم الدور في العقبة ، هناك شركات معطينها مقص في العقبة ، مشان تأخذ دينار من كل اردني يدخل للعقبة ، ومراكز الحدود .

دولة رئيس المجلس : أخ سمير ارجوك بأن تتوقف ، لانه ليس هذا موضوعنا ، فيه عندنا موضوع التأمين وبدنا نمشي فيه .
السيد سمير حباشنة : بقي اقتراح اخير حول الموضوع .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

السيد سمير حباشنة : أنا ساوزع مداخلي على الصحافة حتى الناس يشقوها .

دولة رئيس المجلس : حقا .

السيد سمير حباشنة : الاقتراح الأخير دولة الرئيس المتعلق بالأمر ، وحتى نحكي القطاع الأوسع من الشعب الاردني الذي ليس له علاقة بال مناقشات بين الذين تتضارب مصالحهم في هذه القاعة .

القول :

بأنني أطلب من الحكومة العتيدة ، أن تؤسس شركة وطنية للتأمين تشكل سوقاً موازياً بمنع الاحتكار عن المواطنين ، وان تفتح باب الترخيص ، اذا فتحت باب الترخيص لشركات جديدة ، اذا فتحت ونقطة لسوف يقتصر من سيحصل على الشركات أو على التراخيص الجديدة على مجموعة قليلة اضافية ، ولا نحل بذلك كسر باب احتكار التأمين ، لذلك أنا اتبنى على دولة رئيس الوزراء الاكرم أن يضع هذه النقطة قيد البحث ، ان يكون هناك شركة

هذا الوطن ، يجب أن نعلم ذلك ، اما سوق الكلام والقراءات ماذا يقرأ في كذا ، ويقرأ في كذا ، هذا أمر بعيد عن حق هذا الوطن على هذه الحكومة أن تضع القانون كما تراه ، وكما تدرسه وليس تحت تأثير شركات في الضفة الغربية أو في غير الغربية ، ارجو أن يكون ذلك واضحاً ، وأن لا نخلط الأمور بعضها مع بعض .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر بالانابة :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة ٦- أ- يشترط ان لا يقل رأسمال الشركة الاردنية المدفوع عن ستمائة الف دينار وان لا يقل رأس المال المحول لفرع الشركة الاجنبية او وكيل التأمين المعتمد عن اجمالي قيمة الودائع المبينة في الفقرة (ب) من المادة (٧) من هذا القانون .

ب- على الشركة الاردنية التي يقل رأسمالها المدفوع عن ستمائة الف دينار قبل صدور هذا القانون أن توفق اوضاعها مع احكام الفقرة (أ) من هذه المادة عن طريق الاندماج مع شركة تأمين أو أكثر من الشركات الاردنية أو الاجنبية ، فاذا لم يحقق الاندماج على هذا الوجه الحد المقرر لرأس المال في هذه المادة فيجوز في هذه الحالة السماح للشركة

تأمين وطنية تراعي مصالح السواد الأعظم من الناس ، وشكراً وأسف على الأطالة .

دولة رئيس المجلس : هناك قرار للجنة القانونية في المادة الأولى ، نقطة نظام .

السيد خليل حدادين : الأسم يقول :-

قانون معدل لقانون مراقبة اعمال التأمين لسنة ٩٤ ، وأنتي أشعر انا في هذا البلد بحاجة الى شركات اعادة تأمين ، لذلك اترح ان يكون الأسم :

مراقبة اعمال التأمين واعادة التأمين وشكراً .

دولة رئيس المجلس : لا نستطيع ، لانه هذا موضوع مختلف ، من يوافق على المادة الأولى كما وردت ؟

موافقة .

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : شكراً دولة الرئيس .

ارجو أن اوجه كلامي الى سعادة النائب سمير حباشنة في اتهامه ان قرارات الحكومة وتوصياتها وقوانينها تأتي تحت ضغط اجنبي قرار لجنة دراسة في مكان ما ، وارجو أن لا يكون في خلده أن حكومته تخضع لمثل ذلك ، وتأتي أن تخضع لأي امر من خارج

الناتجة عن الدمج زيادة رأسمالها وفقاً للأحكام المقررة في قانون الشركات المعمول به .

المادة ٢- كما وردت في المشروع .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٦- على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به يحدد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون كل من الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركة الأردنية والحد الأدنى لرأس المال المحول لفرع الشركة الأجنبية أو وكيل التأمين المعتمد .

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على هذا التعديل مع مخالفة لسعادة النائب توجان فيصل .

عذراً ان كان في قراءتي شيء من الصعوبة ، لأن خط الزميلة ليس كما تحب هي ، الا اذا اردت أن تقرأه هي .

دولة رئيس المجلس : تفضل اخت توجان .

السيدة توجان فيصل : في البداية اسمحو لي أن أوضح شيء ، لأنني سجلت مخالفة على أربع المواد التالية استئنيت الأولى فقط ، هو توضيح عام انه هنا بهذا الاتجاه أنا

نائب معارضة تعرفون ، لكن عندما تؤدي الحكومة شيء ايجابي يجب ان اعترف واستندها ولا اريد أن يفهم اي شيء يرد في مخالفتي على أنه مساس بالذات بمعالي وزارة الصناعة والتجارة فهي عامة لصلاحيات وزارة ، بل بالعكس ان اشد على يدها وهذه نقطة مضيفة اعتقد في عملها الوزاري ، فلا يفهم أن التوجه الذي اشير اليه بمسها شخصياً على الاطلاق ، هذه نقطة التي احب أن اشير اليها والنقطة الثانية تخوفات الاخ سمير في مكانها ، انا مخالفتي هنا جاءت من منطلق بعض هذا التخوف ، قد لا نكون نخرج من مصلحة ونقع في اخرى ، لكي يكون وراء ايه اكمة اي شيء ، وحتى ان لا تكون اكمة اصلاً فهذا هو جوهر مخالفتي ، ابدأ بمخالفتي على المادة الثانية :

أرى أن تحديد الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركة الأردنية ورأس المال المحول لفرع الشركة الأجنبية أو وكيل التأمين يجب أن يظل تحديده بقانون كما كان في القانون الأصلي وليس بنظام ، مع تغيير الأرقام بما يناسب الأسعار الحالية .

وذلك للأسباب التالية :

١- إن التأمين هو أحد أوجه الاستثمارات ، والثبات مطلوب في كافة التشريعات التي تنظم عمليات الاستثمار لكي

تغدو تشريعات مشجعة عليه .

والنظام لا يحقق الثبات الذي يحققه القانون .

هذا فهمي للثبات وليس كما عرضه ، ان يبقى اي قانون .

٢- هنالك فرق بين التسهيلات الاستثمارية التي تعطى للرأسمال الوطني وتلك التي تعطى للمستثمر الأجنبي ، وهي تأتي في مواد تشريعية عديدة لا تحمل عنوان التسهيلات كما في هذا القانون .

ولأن خبرتنا مع عدد من الحكومات ، وليس فقط مع الحالية ، عبر قوانين وتعليمات جمركية وضريبة عديدة آخرها ضريبة المبيعات ، وليس الأخير حتماً قد أضر بالحماية المفروض توفيرها للاستثمار المحلي ، فان الفروق في الزايات الاستثمارية المعطاة لرأسمال الوطني وتلك المعطاة للرأسمال الأجنبي يجب أن تكون واضحة أمام المشروع ، وأن تمر كأني قرار اقتصادي وطني ، عبر الهيئة التشريعية المنتخبة ، أي بقانون .

٣- مقاومة الاحتكار أورد كأحد الأسباب الرئيسية الموجبة لهذا التعديل حسب ماقدمته الحكومة .

وتحديد أي شرط من شروط تسجيل الشركات الجديدة بنظام قد يكون مدخلاً

لأنواع وأشكال جديدة من الاحتكار تفضل لجهات معينة في أزمة معينة .

وهذه أمور نعرف أنها حدثت وتحدث ، وفي قصور القوانين التي تنظم محاسبة المسؤولين فإن الثقل الأكبر يجب أن يتركز على كل قانون جيد يمكن أن يحول دون أي احتكار أو خروج عن مسار المصلحة العامة .

ومن هنا فإن اشتراط ورود هذه الرساميل في قانون هو الأضمن لمعالجة الاحتكار وانعكاساته السلبية على المؤمن .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، انا اعتقد أن الأمور تجري في هذا المجلس بطريقة غير سليمة ، أولاً نحن في مجلس ولسنا طلاب مدرسة ، نرفع الأيدي من اجل التنظيم ، وليس من أجل ان يعطى الدور لنائب يتحدث ربع ساعة ، ونائب لا يتحدث بالمرّة هناك تصويت جرى في هذا المجلس على أمور متناقضة ، صوت أول مرة على شيء ، ثم يصوت على أمر آخر ، ولهذا انا اصارحكم انني لا اريد أن اتحدث في النقطة التي تناقشون فيها ، الا اذا اردتم اسكاتي فأنا على استعداد ان اسكت ، لكنني رأيت أخوة تحدثوا من خلال المادة الأولى في موضوع يختلف عن الموضوع المطروح في المادة الأولى وهذا نقض التصويت



التي صوّت عليه اقبال باب النقاش ، ومع أنني لست مع اقبال باب النقاش ، كان الاولى ان يعطى للذين لا يريدون اقبال باب النقاش حتى نرى وجهة النظر الأخرى .

أولاً : فيه نقاط سريعة ، وارجو أن يتسع الصدر ، أنا أسف لتراجع الحكومة عن صفة الاستعجال ، وقد تساءلت في بداية هذه الدورة ، ما هي معايير الاستعجال ؟

وهنا ظهر حينما سحبت الحكومة صفة الاستعجال من هذا القانون ، ظهر أن المعايير غير منضبطة وغير سليمة .

ثانياً : انا اعتقد أن النواب يجب أن لا يتخذوا في الصالح الشخصي أي كان هذا النائب ، ولا يتخذوا مع الحكومة ولا مع الشركات ويجب أن يكون مع الشعب حينما يتحدث .

ثالثاً : انا اعتقد أن هذا القانون مهم جداً ، وحينما تساءلت عن دور مراقبة التأمين ، فقلت لي أنه دور شكلي ليس له سلطة على الشركات بحال من الأحوال ، الحقيقة أن الشركات تتعب الناس ، وانا كما قلت أتحدث بمنطق الناس ، الشركات تتعب الناس وتأخذ منهم ولا تعطيهم الا البادر نادر من الشركات ، أعتقد أن أيضاً المجلس حينما يشكل لجنة قانونية ، يجب أن يحترم هذه اللجنة لأنها من أعضاء المجلس ، وبالتالي يجب

أن ينظر في توصياتها وله ان يرد عليها او يقبل منها .

اخيراً أنا اعتقد أن الكلمة النائية التي قيلت في هذا المجلس تمس كل نائب وأنا أسأل رئيس المجلس تحديداً وأسأل كل نائب في هذا المجلس هل يقبل ان تكون تلك الكلمة شعار يجلل رأسه ، وأنا أسأل في مره سابقة ، حينما بحثنا موضوع وزير الصحة . كيف لفلقت الامور ، ثم خرج بها خارج المجلس ، انا اعتقد أن هذا المجلس يتجاوز على نفسه ويقبل التجاوز من نفسه ، انا لا اعتقد يا دولة الرئيس ان سحب الكلمة من المحاضر هو الحل اعتقد أن الاهانة ، يجب أن تعالج بتقيضها وليس بمجرد ، والا فلي ان اقول كلمة قاسية جداً الآن ، ولا اريد أن أقولها ، واسحبوها بعدين كما تشاؤوا انما يجب أن يوضع حد لكل شخص في مكانه بحيث لا يتعدى على الناس ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور نزيه .

الدكتور نزيه : شكراً دولة الرئيس .

بالنسبة للمادة السادسة والتعديل المقترح ، انني اعتقد أن هذه المادة أكثر تلائماً مع الظروف الاقتصادية الحالية من حيث تعديل رؤوس اموال الشركات والودائع المطلوبة منها ، فلم يعد مبلغ (٦٠٠) الف دينار

مثلاً مبلغاً معقولاً لرأس مال شركة تأمين تغطي وثائقها ملايين الدنانير ، ومثل ذلك ينطبق على الودائع .

ومن الملاحظ أن تعديل رؤوس الاموال والودائع قد أصبح هنا بموجب المشروع عن طريق نظام وقد اختلف مع الاخت توجان في هذا الموضوع ، وأعتقد أن هذا يسهل الامر على الوزارة المعنية ويساعدها في ضبط أمورها هذه الصناعة بطريقة أفضل .

ولذا فأنتي أنني على تعديل اللجنة القانونية أو موافقة اللجنة القانونية على اقتراح الحكومة كما جاء ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد جمال الصرايرة .

السيد جمال الصرايرة : أنا أعتقد أنه من الثغرات الموجودة في القانون الاصلي ذكر رأس المال ، ذ (٦٠٠) الف دينار في عام ١٩٨١ هي ليست (٦٠٠) الف دينار في عام ١٩٩٤ . ولن تكون هي ذات القيمة عام ٢٠٠٠ .

لذلك إعطاء الحرية للسلطة التنفيذية بأن تغير هذه الارقام من حين لآخر خاصة أن مجلس الوزراء صاحب ولاية عامة ، أي أنه يستطيع أن يتخذ قرارات أهم بكثير من تسجيل شركة أو رفع رأسمالها أو دمج شركة .

لذلك الحقيقة التعديل يعطي الحرية ، والمرونة للوزارة المعنية لتغير رأس المال حسب الظروف الاقتصادية كما ذكر النائب نزيه عمارين ، لذلك أنا أنني على ما ورد في مشروع الحكومة وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور ربحا .

معالي وزيرة الصناعة والتجارة : شكراً دولة الرئيس .

ما أُرغب في توضيحه بما يتعلق برأس المال أن شركات التأمين تتسم بكبر حجم التزاماتها تجاه الاخرين ، وهناك كثير من المصالح للأطراف التي تتعامل مع الشركة التي يجب الحفاظ عليها .

رأس المال هو أحد الضمانات التي تكفل لنا قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها .

لا نستطيع أن نثبت رأس المال هذا لسببين ، السبب الأول لا يجوز أن يكون رأس المال أو الضمانة متساوياً في جميع الحالات بالنسبة للشركات ، فالشركات التي تقوم بأعمال التأمين على الحياة عليها التزامات أكبر بكثير من الشركات التي تقوم بأعمال التأمين على الحوادث على سبيل المثال ، لأن شركات التأمين على الحياة تجمع مدخرات الناس وتستثمرها وتعيد لها لهم مع نتائج هذه



الاستثمارات .

في معظم البلدان رأس المال المطلوب لشركات التأمين على الحياة أربعة أضعاف رأس المال المطلوب لشركات التأمين على الحوادث .

رأس المال المطلوب لشركة تمارس خمس أنواع من أعمال التأمين يجب أن يكون أكبر من رأس المال المطلوب لشركة واحدة نظراً لكبر حجم التزامات هذه الشركة .

وبالتالي نجد أن رأس المال يجب أن يدرج بنظام ليستوعب التغير في هذه الشركات .

النقطة الرئيسية الثانية هي التغيرات الاقتصادية وبشكل خاص الاتجاهات التضخمية .

إذا ثبتنا رأس المال في قانون ومن ثم تغير الوضع الاقتصادي نتيجة القدرة الشرائية للعملة أو الاتجاهات التضخمية فسنسمح مستقبلاً بدخول شركات جديدة بموجب رأس المال المقرر بالقانون لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها ، ويجب أن تتمكن من تغيير رأس المال لنظمتها إلى قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها وهذا ينطبق على طلبنا أن تكون الزدبة أيضاً بنظام وليس بقانون ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد

طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً ، دولة الرئيس .

أنا أعتقد أن رأس المال ٦٠٠ ألف دينار رأس مال معقول جداً ، وفي حال أن يزداد سينقص عدد الشركات إلى النصف تقريباً ، وهنا يكون الاستغلال بعينه ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

اسمح لي أن أخالف معالي الوزارة فيما أبدته ، كلنا يعلم في هذا المجلس وهي تعلم أن شركات التأمين في الأردن هي عبارة عن وكلاء ، وليس هناك شركة واحدة تتحمل (Risk) مخاطر ال ٢٠٪ مما تؤمن .

وبالتالي كل شركاتنا تعيد التأمين في الخارج ، وبالتالي لا أعتقد أن رأس المال له ضرورة لرفعه .

إذا كان هناك من ضرورة لرفع رأس المال فالشركات القائمة الآن استقرت على رأس مالها وترفع رأس مالها عندما تحتاج وهي أدري متى تحتاج .

لذلك أقترح أن يصار إلى رفع رأس مال أعلى للشركات التي ستسجل بعد هذا

التاريخ ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ أحمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً دولة الرئيس .

إن تحديد الحد الأدنى لرأس مال الشركة الذي طالبت الرميّة أن يكون بقانون ثم عادت في ثانياً شرحها وقالت بأن توضع أرقام تتناسب مع الاسعار الحالية اعتراف منا ومن الرميّة المخالفة بأن هذه الاسعار متذبذبة أو تتغير باستمرار .

لذلك أنا أقترح مايلي أن يكون بنظام على أن يحدد بهذا النظام على أن لا يقل الحد الأدنى عن ٦٠٠ ألف ، تعطى الحكومة الحرية لكن على أن لا تقل عن ٦٠٠ ألف دينار بحال من الاحوال .. هذا هو إقتراحي ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي : أوضح تماماً معالي النائب خليل حدادين ما أردت أن أقوله ، ومع احترامي لما أورده معالي الوزارة فأنتي حقيقة أردت أن أوضح أن مفهوم رأس المال في العالم الغربي والمعادلات التي اعتمدها معالي الوزارة حقيقة تعتمد على مفهوم غربي

في موضوع تحديد رأس المال والذي يساوي في المفهوم المحلي الأردني حقوق المساهمين وليس رأس المال المدفوع .

إن حقوق المساهمين في الشركات المحلية الأردنية هي مجموع رأس المال المدفوع زائد الاحتياطي الاجباري زائد الاحتياطي الاختياري زائد الارباح المدورة وهي ما تشكل في المفهوم الغربي رأس المال .

ولذلك أعتقد أن رأس المال المتعامل فيه حالياً في الشركات المحلية كافٍ ، وإذا كان هناك نية لتأسيس شركات جديدة يجب أن يكون رأسمالها يبالغ تزيد على أربع أضعاف رأس مال الشركات المتبع في شركات التأمين .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا إخوان فيه إقتراح من السيد أحمد الكساسبة وثني عليه بإضافة عبارة في المادة (٦) السطر الثالث بعد (للشركة الأردنية) على أن لا يقل عن ٦٠٠ ألف دينار .

السيدة توجان فيصل : في المخالفة قلت أن يكون بقانون وليس بنظام .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

السيد المقرر بالانابة : هي لم تقترح شيئاً قالت ان تكون بالقانون ، ولكنها لم تقل ما هو المبلغ في القانون ليصبح اقتراحاً .

هل تريد أن يبقى القانون كما هو ؟ هل

تريد أن ترفع الرقم ٢ .

هنا يأتي الاقتراح ما هو المبلغ الذي تريده سعادة الزميلة بالقانون .

دولة رئيس المجلس : الاخ صالح .

الدكتور صالح ارشيدات : أعتقد أن وزارة الصناعة والتجارة من خلال الدراسات قادرة على أن تعطينا فكرة هل هذه المبالغ التي أقرت بعد عام ١٩٨٥ ، الـ ٦٠٠ الف دينار ، هل هي كافية لوضعها كسقف أدنى في الشركات الجديدة أم لا ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير قعوار .

السيد سمير قعوار : شكراً دولة الرئيس ، ما تفضل به الاخ عبد الكريم الكباريتي هو صحيح ، موضوع التأمين موضوع تضامني لحماية المؤمن ، ولذلك جميع الاموال الموجودة في الشركة هي لحماية المؤمن ، وكلما قويت الشركات يحمي المؤمن معادلة بسيطة .

مثلما قال معالي أبو عون أن رأس المال مع الاحتياطات مع حقوق المساهمين الرأس المال الصحيح الذي تتعامل فيه الشركة .

لذا أنا اقترح أن لا يكون الموضوع من خلال نظام مزاجي ، أن يكون بقانون وتضع الوزيرة الآن الرقم الذي تريده ، إن لا يقل عن

مليون دينار مليونين دينار ، (٦٠٠) الف دينار ما عندنا مانع ، لكن يجب أن يحدد بقانون وليس بنظام ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتورة ربما .

معالي وزيرة الصناعة والتجارة : ما تفضل به الاخوان سليم ولكم تتحدثون عن الشركات القائمة التي راكمت احتياطات وادخرت وزادت حقوق المساهمين ، نحن هنا نتحدث عن شركة تبتغي التسجيل ، شركة جديدة ، لا يوجد لديها احتياطات ولا يوجد لديها ضمانات .

كل ما تمتلكه للسلطة التنفيذية اتخاذ القرار هو رأس المال ، فنحن نتحدث عن رأس مال الشركات الجديدة وليس الشركات القائمة .

أما بالنسبة للأقترح بأن لا يقل عن (٦٠٠) الف يحدد بنظام على أن لا يقل عن ٦٠٠ الف باعتقادي أن هذا إقترح مناسب .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر بالانابة : تصحيح لما أوردته معالي الوزيرة ، إن المادة الجديدة تشمل القديم والجديد وليست قصراً على الجديد وحده وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة

توجان وضحي موضوع اقتراحك .

السيدة توجان فيصل : عندما يقال التصويت على إقترح لم يرد بنص النظام الداخلي الاقتراح بنص ، يعني ما يصوت عليه هو الاقتراح وليس فقط الاقتراح بنص تشريعي .

الاقتراح هنا يقول أن يكون بقانون أما أن آتي أنا وأضيف الى هذا القانون كي قبلوا التصويت على هذا الاقتراح ، رقم معين وأنا لست خبيرة في المال والتأمين أنا أحاول أن أحفظ المصلحة العامة كمشرع هنا ، بكيفي أن أبحث دور المشرع ، لا أدعي أنني خبيرة مال وتأمين ولست في اللجنة المالية .

إذن عادة عندنا يتم أحياناً اقتراح على (أ) من مادة معينة اقرار (أ) يستلزم حتماً مثلاً حذف او اقرار (ب) او اضافة لـ (ب) في عندنا لنفس المادة تكون شيء اقتراح يستتبعه حتماً تعديل آخر ، فمن هنا اول جزء من الاقتراح هنا ، ان يقل مبدأ بقانون أم بنظام ، يعني نحن نلعب لعبة كلمات ولا نلعب ، اذن اردنا ان نلعب لعبة الكلمات هي التشريع السليم ، الاقتراح ايها افضل ، نظام او قانون ، اذا وافقنا على قانون ، نبحث الاقتراحات ومن يعرف التأمين والمال مني اكثر بهذا المجلس يقترح الرقم ، ثم تأتي الى الرقم المقترح ونقره ، لكن مبدأياً يجب أن نعلم ، اما أن تأتي

بقانون ، انا آتي وأقول لهم مثلاً (مليونين) فيكون الاعتراض ليس على مبدأ القانون ، وإنما على رقم (المليونين) ، فيضيق مبدأ القانون ، هذه ليست طريقة للتشريع وهو فهم محدود للنظام الداخلي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر بالانابة : اني اتمنى على زميلتنا عندما تخاطبنا بلغة تحب أن نخاطبها بها ، فنحن لا نلعب نحن نلعب ، ومن يشرع لا يتكلم في مبادئ وإنما يصنوها اموراً محددة لغة وأرقاماً ، نحن لسنا في مجال مناقشة سياسة التأمين ، ولكننا في مناقشة قانون التأمين ، وبالتالي من يقترح اقتراحاً ملزم ان يصوغ اقتراحه قانونياً حتى ، انا اقترح ان تصبح المادة على الوجه التالي ، فنحن لسنا كتاباً لدى أي زميل ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله السور : سيدي الرئيس أن المقترح كما جاء من الحكومة ان يكون رأس المال بنظام ويشمل الشركة القائمة او التي ستقوم ، هذه هي اللغة ، اذا اريد أن يكون رأس المال بالقانون ، فإن رأس المال بالقانون الاصلي ولذلك اتوجه للزميلة لتسجيم ان تعارض نص الحكومة وحين نعود الى الاصل تطلب تعديله مقترحة رأس المال محدد ولذلك

هذا من المداول

أن لا يقل عن (مليون) دينار ، وكذلك الحد الأدنى لرأس المال المحول لفرع الشركة الأجنبية او وكيل التأمين المعتمد .

نكون قد غطينا موضوع الشركات الجديدة ، وأن لا يقل رأس المال عن (مليون) دينار للشركات الجديدة .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر بالانابة : يا سيدي من حيث مبدأ العدالة ، ليس من حقنا ان نصنع نوعين من الشركات في الاردن ، وان نحفظ في مجتمعنا حقوق التمايز للناس لأننا عندما نصوغ تشريعاً ، الاصل به ان يسري على الكافة ، وحتى لو نظرنا الى القانون القديم ابها الاخوة ، نجد أنه عندما رفع المساهمة الى رأس المال الى (٦٠٠) الف ، قال :

على الشركات القديمة أن توفق اوضاعها .

أنا أعتقد أننا لا نكون عادلين مع الجميع ، بأن نضع قيداً على الجديد ونقول نريد أن نكسر الاحتكار ، لأننا نصنع هذا الاحتكار بموجب قانون اذا اراد الاخوة ، انا لا اعتقد أن معالي الوزارة عنت انها ستضع نظاماً خاصاً للشركات الجديدة ، اذا ارادوا ان نصبح موضوع رأس المال الى حقوق المساهمين ، ان نقول :

هذا الاعتراض غير قائم ، انت مع القانون القديم سيدي الرئيس ، ولما كانت شركات التأمين القائمة كما تفضل بعض الزملاء ، قد تطور بها الأمر وتساعدت موجوداتها الثابتة وغير الثابتة ، النقولة وغير النقولة ، للدفوعة وغير المدفوعة ، فأن مفاجئة الشركات القائمة بتعديل رأسمالها ليس من العدل ، وليس من استقرار التشريع الذي نطالب به ، وانا ارجو أن يصاغ التعديل بحيث يشمل شركة مستجدة حصراً ولذلك أما ان نقي النص كما اقترحت اللجنة القانونية والحكومة تحت فهم انه يشمل الشركة الجديدة ، وأما أن نعيد النظر باللغة ، لأن معالي الوزارة فاجتتنا بالتفسير الذي اعطته قبل قليل من أنها تعني الشركة الجديدة ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب : شكراً دولة الرئيس .

بعد الأخذ بما تفضلت به معالي الوزارة ، واقتراح الأخ الكساسة ارجو أن أقدم بالاقتراح التالي ، يصبح النص كما يلي :

على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به ، يحدد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون كل من الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركات الأردنية الجديدة ، على

ان تمر ، لأننا لا نتعامل مع الناس بمكيالين ، نترك للحكومة او للوزارة ، ان تراعي أو تنظر الى اوضاع الشركات القائمة والجديدة ما تفرضه على الشركات الجديدة ، تعود الى اوضاع الشركات القديمة ، حتى تتساوى في معاملته بموجب النظام .

لذلك ارى أن النص الوارد لا ينص على ما ذهبت اليه صاحبه المعالي الدكتور الوزير ، انما نحن وافقنا على هذا التعديل ، على اعتبار أن الناس في المعاملة سواء ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتوراً ريماً .

معالي وزيرة الصناعة والتجارة : ما قصدت في حديثي عندما تحدثت عن رأس المال ، كان ان بعض الاخوان ذهبوا ان رأسمال الشركات القديمة لا يعبر عن وضعها ، لأن تراكمت لها احتياطات ، اردت أن ابين ان الشركات الجديدة ليس لها احتياطات وبالتالي ليس لدينا معيار للحكم عليها سوى رأس المال ، ولهذا نصر على وضع رأس المال لتمكين من تغييره بشكل مستمر لمواكبة المستجدات ، هذا لا يعني أن رأس المال ينطبق بشكل مختلف على الشركات القديمة وعنه وعن الشركات الجديدة ، ولكنني أصريت على استخدام معيار رأس المال ، لأنه هو المقياس الوحيد المتوفر لدى الشركات الجديدة للحكم عليه .

ان لا تقل حقوق المساهمين في الشركة عن كذا عندها الشركات القديمة فيه بالاضافة الى رأسمال حقوق المساهمين والشركات الجديدة لا يوجد حقوق الا رأس المال ، اما أن نميز بين نوعين من الشركات ، حماية للحقوق ، تحت أي مسمى أو دعوى ، أنا أعتقد أنه ظلم صراح لا يجوز أن ننصرف اليه ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شيخ عبد الباقي .

السيد رئيس اللجنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

احب أن اعرض لنقطتين :-

أولاً : يجب أن نفرق بين ما يجب أن يقيده القانون ، وبين ما يجوز بل يتحتم ان يترك للحكومة ان يحدد ما تريده حسب الظروف والاضاع بموجب نظام ، نحن نحرص دائماً ان لا نترك للحكومة مجالاً لفرض الضرائب على الشعب بموجب نظام ، لأن فرض الضرائب بموجب النظام مخالفة للدستور أما هنا فإن الأمر يجب أن يترك للحكومة حتى تراعي الظروف الطارئة ، أما اذا حددنا رأس المال بموجب قانون ، فإن الأمر لن يستقيم .

ثانياً : لو أن المادة المعدلة نصت على ما فسرت ، أو ذهبت اليه الدكتور الوزير ، فإن اللجنة القانونية لا يمكن أن تسمح لهذه المادة

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : حقيقة أود أن اثني على ما قاله المقرر ، من انه يجب أن لا يكون هنالك تمييز اذا كان المفهوم للاخوان ، انه يجب أن يكون هناك تمييز في رأسمال بين الجديدة للزعم انشاؤها وبين القديمة ، فهذا شيء يجب أن لا يكون ، نحن نتكلم عن تسهيل الاجراءات ، عن استقطاب رأس المال ، عن تسهيل المعاملات ، فاذا خلقنا نوعين من الشركات وهو ما اقرت فيه معالي الوزارة ، ان رأس المال يجب أن لا يختلف عن رأس المال السابق ، فهذا شيء جيد ، واعتقد أنه يجب أن نتركه للحكومة ، يا اخوان تقيد الاقتصاد في ارقام من خلال قوانين ، هذا شيء سوف لا يشجع المستثمرين على الاستثمار ، وسوف يحبط من آمال الاخوان الذين يريدون أن تكون هذه البلد ، بلد استقطاب لرأس المال ، أرى أن يكون رأس المال بنظام وليس بقانون ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبدالله العكالة .

الدكتور عبدالله العكالة : شكراً دولة الرئيس .

أنا في اعتقادي الموضوع موضوع ثقة في السلطة التنفيذية بشكل اساسي وفي وزارة الصناعة والتجارة بشكل أخص ، اذا افترضنا

الثقة النص الحالي الموجود نص مرن ويسهل التعامل معه من خلال :

أنا اشترط على الشركة الجديدة أن يكون رأسمالها مساوياً لحقوق المساهمين في الشركة الأدنى في الشركات القائمة على الأقل عندي (١٧) شركة استعرض موازنتها ، وقيم حقوق المساهمين فيها وانظر الى اقل هذه الشركات في مجموع حقوق المساهمين فيها ، فاقول الحد الأدنى ، وهذا الحد الأدنى سيتغير في كل عام ، لأنني في نظري للموازنة في كل عام اتطلع على حقوق المساهمين للشركات القائمة ، فأقول للشركة المقدمة حديثاً :

إن رأس المال المسموح به لديك ، لكي تحصل على الترخيص هو حقوق المساهمين التي يترجمها الرقم (مليون او مليونين) حسب الاوضاع النقدية والمصرفية التجارية ومعدل التضخم كما تظهره الموازنات في كل عام .

اذا افترضنا الثقة ، النص الحالي نص مرن ، يجعل هنالك متسع لكي تقيم حقوق المساهمين في كل الشركات القائمة ، ويتعامل مع الحد الأدنى منها ، ليكون أساساً للتخصيص للشركة الجديدة القائمة ، ولذلك أنا مع هذا النص الذي يعطي مرونة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً السيد حماد .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

أعتقد أن ما جاء في المادة السادسة هو الصواب ، الا أنني أرغب أن أضيف الى نهايتها فقرة :

على أن لا يقل رأس المال عن (٦٠٠) ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هذا مقترح سابقاً ، اقترحه السيد احمد الكساسبة ، السيد سمير قعوار .

السيد سمير قعوار : معالي المقرر الصحيح فيه هنا اللغة الموجودة امامنا :

لرأس المال المدفوع للشركة الاردنية ، والحد الأدنى لرأس المال المحول لفرع .

بعدلين تأتي :

لفرع الشركة الاجنبية ، او وكيل التأمين المعتمد .

ماذا يعني لفرع الشركة الاجنبية ؟

هل هذا يعني ، ونريد تعليق معالي وزيرة الصناعة والتجارة على الموضوع ، هذا يعني السماح لشركات ورؤوس اموال اجنبية دخول سوق التأمين الاردني ، هذا هو بيت القصيد ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر بالانابة : كلام الأخ سمير عن قانون مطبق ومنذ عشر سنوات ، وهو ليس مجال نقاش ، ولا مجال بحث ، ولا مجال تعديل ، ويكون وكيل التأمين :

الشخص الطبيعي المعنوي الذي يمنحه الوزير اجازة لتعاطي اعمال التأمين ، وكيلاً لشركة تأمين مجازة في المملكة ، او وسيطة تأمين مجاز .

والمادة الاصلية نفسها قبل تعديلها ، تقول :

يشترط ان لا يقل رأس مال الشركة الاردنية المدفوع عن (ستمائة) ألف دينار ، وأن لا يقل رأس المال المحول (بنفس الصيغة بنفس الكلمات) المحول لفرع الشركة الاجنبية او وكيل التأمين المعتمد عن اجمالي قيمة الودائع الوارد في الفقرة (ب) من المادة (٧) .

هذا الجزء من الحديث لم يرد عليه تعديل ، سوى أن المبلغ (ستمائة) ألف اللي كان محدد تركت للنظام ، ما جرى تعديل على الاصل .

دولة رئيس المجلس : تفضل أخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الكباريتي : يكون التثنية على اقتراح معالي الدكتور عبدالله العكالة كالتالي :

على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به ، يحدد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون كل من الحد الأدنى (واستبدال كلمة لرأس المال المدفوع للشركة الاردنية) بحقوق المساهمين للشركة الاردنية . هذا يتفق مع اقتراح معالي المقرر ومع معالي الدكتور عبدالله ، شكرًا دولة الرئيس . دولة رئيس المجلس : شكرًا ، الدكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله العكايلة : المالى والمعرف وصاحب التجربة ، الشركة الجديدة يا سيدي لا تسمى حقوق مساهمين وهو يعلم ذلك ، ليس لها الا رأس المال قبل أن تسجل ليس لها الا رأس المال لكنني أقول أن رأس المال الجديد يقال له ، لن يقبل منك الا اذا كان مساوي لحقوق المساهمين باقل شركة تأمين قائمة .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبدالله اقرأ لنا اقتراحك حتى نصوت عليه .

السيد المقرر بالانابة : ما عنده اقتراح .

الدكتور عبدالله العكايلة : انا موافق على هذا النص ، يعطي مرونة .

دولة رئيس المجلس : أخ علي ابو الراغب ، كان عندك فيه اقتراح ، اقرأ لنا ياه عطوفة الأمين .

السيد الأمين العام : النص يقول : على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به ، يحدد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون كل من الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركات الاردنية الجديدة ، على أن لا يقل عن (مليون) دينار ، وكذلك الحد الأدنى لرأس المال المحول لقرع الشركة الاجنبية او وكيل التأمين المعتمد .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

فيه عندك اقتراح شيخ عبدالله .

السيد عبدالله اخوارشيدة : في اللجنة القانونية وما حكيت على أساس كفتانا ابو عصام وسماحة الشيخ لكن فيه توضيح قانوني ، لا يجوز بالنسبة لنا بعد ما أخذنا الاسباب الموجبة من الحكومة ودرسنا القانون بعمق .

لا يجوز لنا أن نحدد ارقام في تعديل اللجنة القانونية في المادة السادسة وصدورها يقول :

يحدد بموجب نظام يصدر لهذا القانون .

ليس من صلاحياتنا فرض ، ارجو اذا كان لابد من التعديل على الرغم مما ورد في

قانون الشركات ، يكون الحد الأدنى المدفوع لرأسمال الشركة الاردنية كلاً ، والشركة الفولانية كلاً ، أما ان نحدد بالنظام قبل ان يصدر وهو صلاحية مجلس الوزراء هذا لايجوز .

دولة رئيس المجلس : على أن لا يقل خالص ما هو ابو عصام .

السيد المقرر بالانابة : ماهو نحن نحكي اذا الكلام قانوني ، ما قاله سعادة الزميل ليس قانونياً ، لأن من حقنا بالقانون ان نضع الحد الأدنى ولا نقول الرقم .

السيد عبدالله اخوارشيدة : المادة بدايتها تقول النظام .

السيد المقرر بالانابة : اذا سمحت سعادة الزميل ، بمعنى آخر ان مجلس الأمة بالتشريع ، يضع حداً أعلى لايجوز النزول عنه ، او حداً اقصى لا يجوز القفز فوقه ، ويترك الحرية بين البيتين ، أما ان يقال لا نستطيع لا نستطيع ، ان نقول لا نريد ، هذا صحيح ، أما نستطيع اذن .

السيد عبدالله اخوارشيدة : نضع بقانون وبدون أي نظام ، ثبت نحن بدون أي نظام .

دولة رئيس المجلس : بدنا نصوت على الاقتراح بالرغم من المناقشة لازل الاقتراح قائم

، اقتراح احمد الكساسبة :

على ان لا يقل عن (ستمائة) الف دينار .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على قرار اللجنة القانونية ؟

موافقة .

المادة التالية .

السيد المقرر بالانابة :

المادة كما وردت في القانون الاصلي

المادة ٧- أ- على الشركات الاردنية قبل المباشرة في اعمالها ان تقدم تأميناً كوديعة مقدارها :

١- مائة الف دينار عن اعمال التأمين على الحياة .

٢- مائة الف دينار عن اعمال التأمين على الادخار وتكوين الاموال .

٣- خمسة وسبعون الف دينار عن ممارسة كل نوع من انواع التأمين الاخرى .

ب- على الشركات الاجنبية قبل المباشرة بأعمالها أن تقدم تأميناً كوديعة مقدارها :

١. مائة وخمسون ألف دينار عن ممارسة أعمال التأمين على الحياة .

٢. مائة وخمسون ألف دينار عن ممارسة أعمال تأمين الادخار وتكوين الاموال .

٣. مائة ألف دينار عن كل نوع من انواع التأمين الاخرى .

يعني أن ما اشترط على الشركة الاجنبية كان حوالي ضعف ما اشترط على الشركة المحلية من ودية تقريباً .

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣- بلغي نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٧- على كل من شركة التأمين الاردنية وشركة التأمين الاجنبية قبل مباشرة العمل في المملكة أن تقدم تأميناً كودية للوفاء بالتزاماتها وتحدد قيمة الوديعة الواجب تقديمها من الشركات بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية

الموافقة على هذا النص ، مع مخالفة من الزميلة توجان فيصل .

دولة رئيس المجلس : يمكن ان تقرأ لنا هذه المخالفة .

السيدة توجان فيصل : أقرح أن يبقى

تحديد الوديعة بقانون مع تعديل الأرقام بما يناسب الأسعار الحالية وبفارق بين ودية المستثمر المحلي ووديعة المستثمر الأجنبي بما يحقق حماية المال العام والمؤمن الاردني .

وهنا وبما أنه هذه المخالفة تعتمد على مخالفتي للمادة السابقة ، وبما أنه لم يقر أن تكون الأرقام أو الرساميل بقانون ، فيجب أن تأتي هذه المخالفة بصيغة جديدة واطلب هنا أن تكون الوديعة هي نسبة عن رأس المال المقر ، نحدد في القانون ، ولا أطرحها هنا كالتصويت كاقترح ، طالما مطلوب مني نسبة ، لأن النسبة لن تكون منصفة باعتباري لست مالياً هنا ، لكن أن يتداول المجلس اذا أقر أن يكون هذا الجزء على الأقل بقانون ، ان يتداول في النسبة التي يجب أن توضع ، والان آتي لتبرير طلبي لهذه النسبة .

ونذكر هنا بأن شركات التأمين هي استثمارات مالية ليس لها موجودات أخرى تذكر غير النقد لتشكل ضمان يمكن وضع اليد عليها .

يعني ليست مثل مصنع ، فيه عندنا المصنع ومستلزماته ومن هنا فإن سلامة الاقتصاد الوطني وحماية المؤمن لا تتأني إلا بوجود ضمانة كافية في شكل الوديعة .

وبما أن العالم بدأ يشهد مؤخراً قضايا احتيال مالي كبيرة ، من مثل احتيالات البنوك

حيثان جديدة الى هذا السوق ؟

هذا الحكمي صورته لنا آياه وكأنه ضد الاحتكار ، طلع فيه استحقاقات لا يستطيع الناس ان يقدموها ، يستطيع عدد محدود من الناس ان يقدموها ، هل هم الذين وراء الضغط من اجل تقديم مشروع هذا القانون ام لا ؟

شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله النصور : سيدي الرئيس ان المادة الاصلية كما جاءت بالقانون الاصلي تدلنا كم كان وجهياً التصويت على

التعديل والموافقة عليه ، المادة السابقة جعلت رأس المال محتكراً غير جامد ، وكان القانون يطلب (ستمائة) ألف دينار كحد أدنى ، انتهوا الى مقدار الودائع المطلوب وضعها في

البنك مجمدة عن انواع التأمين ، فهي تستهلك كل رأس المال ولذلك ليس صحيحاً أن يورد القانون كمية الوديعة لكل نوع من انواع التأمين ، والشئ الصحيح هو ما اقترحت

الحكومة هنا من ان يترك ذلك وفقاً للضرورات في المادة الماضية الغينا الحد الأدنى (ستمائة) ألف ، فليس صحيحاً أن نبقى على الحد الأدنى بالنسبة للودائع ، واعتقد حتى نكون منسجمين مع انفسنا ان لا نصوت على المادة السابقة شكل ، والمادة التي تتبعها شكل آخر مناقض ،

والاسواق المالية والشركات الوهمية ، ولأن خبرتنا في الاردن في معاملة الحكومة الاردنية أو الحكومات الاردنية اذ لا فرق لأهم قضية احتيال مالي في الاردن وهي قضية (بنك البتراء) كانت معالجة مثيرة لأكثر من تساؤل حول سلامتها وحتى نزاهتها ، وكلفت الخزينة ما يزيد على ثلث مليار دينار لتغطية احتيالات هذه البنوك ، فأن على مجلس الشعب أن لا يجازف في أي مجال صغر أو كبر في التنازل عن حقه في أن يكون الجهة التي تضع الضمانات ، فقد ثبت أن الشعب هو الجهة التي تدفع وتسد في حالة غياب الضمانات الكافية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد داودية .

السيد محمد داودية : شكراً دولة الرئيس .

يعني من ملاحظة الحديث في رأسمال الشركات الجديدة ، ومن ملاحظة ما تحتاج هذه الشركات من تأمينات وودائع ، اول شيء ستلاحظ أن هذا الأمر ليس لعامة الناس ، والحديث في أن المطلوب هو كسر الاحتكار ، لن يؤدي الى كسر الاحتكار ، بمعنى آخر أنه الاستاذ شنيكات وكريشان وانا وانت لا نستطيع أن نعمل شركة ، لأنه فيه أرقام فلكية لا نستطيع توفيرها ، هل المقصود هو ادخال

ولذلك ارجو أن يقبل الاقتراح ، ولقد صوتت خلاف ما أقول الآن ، ولكن أما وقد صوتنا فيجب هذه المادة أن تلحق شقيقتها السابقة ، وارجو التصويت وأن تتقدم الى المادة التالية فهي صلب كل الحديث وليس هذه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور عبد الرزاق .

الدكتور عبد الرزاق طيشت : شكراً دولة الرئيس .

أنا عندي اقتراح محدد ، ان يضاف الى ما اقترحه الحكومة :

شرطه ان تكون ودعة الشركة الاجنبية ضعف ودعة الشركة المحلية على الأقل .

اصوات : ننتي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

أنا أرى أن المادة السابقة كما وردت في المشروع تتسجم مع المادة التي قبلها ، ألا انتي اقترح أن يضاف :

وشركة تأمين أن تضع الرديعة لدى البنك المركزي .

لأن مكان الرديعة لم يحدد هنا ، هل

هو في بنك تجاري ، او في البنك المركزي ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد جمال الصرايرة .

السيد جمال الصرايرة : الحقيقة أن هناك علاقة وثيقة بين رأسمال الشركة ، والوديعة ، سواء شركة التأمين الاردنية او الاجنبية ، من اجل ضمان اعمال التأمين التي تقوم بها الشركات ، في القانون الاصلي سيدي تقريباً الوديعة (سدس) رأس المال للشركة الاردنية ، (ربيع) رأس المال للشركة الاجنبية ، لذلك بما أننا وافقنا على المادة الثانية، ان ينظم الامر بنظام ، لذلك انسجماً مع التشريع ومع ميكانيكية العمل انا اثني واصوت على المشروع كما ورد من الحكومة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير قعوار .

السيد سمير قعوار : شكراً دولة الرئيس .

الصحيح اذا ارجعنا الى الخلافات في (٨٥) ، ان اسباب تعثر قطاع التأمين هو الشركات الاجنبية والمكاتب التي كانت في هذا البلد ، واذا ترجع معالي الوزارة الى ملفات وزارة التأمين يتلاحظني أنه احدى هذه المكاتب ، او بعض الوزارات لم يغطي تأمينها بالشكل الصحيح وفي خلال الاندماج معظم

هذه المكاتب والشركات ضمنت الى الشركات الاردنية القائمة ، ولذلك انا اعتقد يجب أن يكون بنظام حتى تتحمل الوزارة مسؤولية هذه المكاتب الجديدة ، ومسؤولية الشركات الاجنبية الجديدة .

أنا اقترح بنفسني ان لا يكون شركات اجنبية جديدة تدخل السوق الاردني ، ولدينا رأس المال الكافي في هذا البلد ، للقيام بهذا الواجب ، انا أقول اذا كان فيه شركات اجنبية هي للمشاركة في إعادة التأمين فقط وليس في التأمين المحلي وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور احمد القضاة .

الدكتور احمد القضاة : هذه الطريقة ركيكة ، ولذلك اقترح إعادة صياغة هذه المادة على النحو الآتي :

على كل شركة من شركات التأمين الاردنية والاجنبية ان تقدم تأميناً كودمية للوفاء بالتزاماتها ، وذلك قبل مباشرة العمل في المملكة الاردنية الهاشمية ، وتحديد قيمة الوديعة الواجب تقديمها بموجب نظام يصدر وفق احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي : دولة

الرئيس الخوض في التفاصيل والحيثيات لأي موضوع ولا أي قانون ، دون ان يضبط في مسار ومساق محدد تضبطه ايضاً معادلة او نظرية أو نظرة شمولية هو حقيقة نوع من التخطيط وليس التخطيط ، اذا كانت النظرية هي الانفتاح والتحرير وسيادة سيادة السوق ، وتوفير بيئة استثمارية صحيحة ، وضرورة استقرار التشريعات ، انا حقيقة لا أفهم دولة الرئيس ، كيف تأتي الى قانون ثم نبحثه في انظمة ، والنظام معروف يا دولة الرئيس ، بالممارسة انه خاضع لسياسات الحكومات حتى لا اقول لمراجعات الحكومات فاذا فاتتنا النقطة الأولى واخضعنا قضية رأس المال الآن للنظام ، ثم تأتي الآن ونقول أن التأمينات يجب أن تكون بنظام ، ما فائدة هذا القانون يا دولة الرئيس ؟ امن هي فكرة تحقيق استقرار التشريعات اذا كان سترك كل شيء في قوانيننا الى امزجة الحكومات المتعاقبة وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : الحقيقة أنا أرى ضرورة أن نميز بين الشركات المحلية والشركات الاجنبية من باب تشجيع الاستثمار المحلي ، ولهذا انا اثني على الاقتراح الذي تقدم به الدكتور طيشت وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد طلال .

السيد طلال عبيدات : شكراً دولة الرئيس .

المادة السابعة (أ) :

على الشركات الاردنية قبل المباشرة باعمالها ان تقدم تأميناً كودية مقدارها .

هل هذا المبلغ اضافة الى رأس المال البالغ (ستمائة) الف دينار ؟ أم هو من ضمنه ؟

ارجو تفسيراً من معالي وزارة الصناعة والتجارة حول ذلك ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : تفضل اخ المقرر .

السيد المقرر بالانابة : اذا سمحت ردود عاجلة ، ليس معنى حكى كسر الاحتكار ، ان كل اردني ينشأ شركة تأمين ، توسيع القاعدة احياناً ، وانا لا أتكلم مؤيداً أو معارض ، ليس معنى كسر الاحتكار في موضوع ان يصبح كل انسان قادر على انشاءه ، كسر الاحتكار عند ما توسع القاعدة عندما يصبح لدى عدد اكبر من الناس القدرة على أن يدخل ميدان اي عمل ، بنكياً كان أو تأميناً أو انشاء مدارس أو جامعات او ما الى آخره .

الأمر الثاني أين توضع الوديعة ارجو من سعادة الزميل ان يتذكر أن هذا تعديل لقانون قائم ، هذا مال للشركة يودع في البنك ،

وتأخذ عليه ما تحتاجه من فائد او من ربحية ، وما تشاء ، لكنه موجود بأسم الوزير ، ويجوز وضع رهن ، الوديعة ان تكون رهن عقارات او رهن اسهم وسندات ، تقيم وتوضع بأسم الوزير ، فهي محددة في المادة التاسعة من القانون الاصلي .

بعض الاخوان دخل في صياغات لغوية ، ولا اعتقد أن قضيتنا لغوية ، اما الحديث عن موضوع استقرار التشريع ، ارجو من زملائي الذين يتحدثون عنه ، أن يتذكرو استقرار التشريع ومرونة التشريع بنفس الوقت ، فالتشريع المستقر العنيد عقبة في وجه التطور ، والتشريع الرخو ايضاً فيه تجميع لمصالح الناس ، نحن نتحدث عن وضع ضمانات لحماية حقوق المواطنين ، قلنا هذه الضمانات اذا وضعت بقانون وسيطبق لعدد كبير من السنوات ، وان اوضاعنا الاقتصادية مستطورية ، والتضخم موجود ، يصبح أي رقم تضعه الآن غير ذي معنى بعد خمس سنوات او بعد اربع سنوات ، فحماية للمواطن ورفعاً لهذه الضمانات قبل :

ايتها الحكومة للمسؤولة عن سياسة الوطن في المجال الاقتصادي ، عليك أن تعيدي النظر بهذه الودائع من وقت لآخر ، لأنه اذا حدثت في الوطن ازمة لهذا السبب ، انت مسؤول امام مجلس النواب .

قبل مباشرة العمل في المملكة الاردنية الهاشمية ، وتحدد قيمة الوديعة الواجب تقديمها بموجب نظام ، يصدر وفق احكام هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : بالاضافة الى الموافقة التي صدرت من المجلس .

الدكتور احمد القضاة : على ان تكون الوديعة التي تقدمها الشركة الاجنبية ضعف الوديعة التي تقدمها الشركة الاردنية .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على الصياغة فقط لا غير ؟

١٩ من ٥٢ تبقى المادة كما هي مع التعديل الذي ادخل .

السيد حماد تفضل .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً دولة الرئيس .

لم يحدد مكان الوديعة ، هل هو لدى البنك المركزي ؟ او البنك التجاري ؟

دولة رئيس المجلس : ما هو جوابك .

السيد حماد ابو جاموس : لم اسمعه .

السيد المقرر بالانابة : المادة التاسعة قرأتها بصوت عالي ، المادة التاسعة تقول :

توضع الوديعة في البنك بأسم الشركة

أما ان جئنا ووضعنا الوديعة بقانون ايها الاخوة ، ولم تكن هذه الوديعة كافية لمواجهة الاضرار التي يتحملها المواطنون ، وحدثت اضرار للمواطن ، لا تتحمل عندها الحكومة مسؤولية لأنها ستقول انني تقيدت في القانون ، واكتفيت بالوديعة التي طلبتموها .

لنا فائني اتنى أن يقر ما جاءت به اللجنة القانونية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن فيه عندنا اقتراحين ، اقتراح للدكتور عبد الرزاق طيبيشات يقترح باضافة :

على ان تكون الوديعة للشركة الاجنبية ضعف الوديعة للشركة الاردنية .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

٢٩ من ٥٢ يوافق على هذا الاقتراح . الاقتراح الثاني وهو اعادة صياغة ، يمكن الدكتور احمد القضاة ان تقرأه مرة أخرى .

السيد المقرر بالانابة : سيدي الرئيس اذا نجح اقتراح يلغي الاقتراحات الباقية .

دولة رئيس المجلس : لا يتعارض معه لأنه هو اعادة صياغة فقط لا غير تفضل .

الدكتور احمد القضاة : على كل شركة من شركات التأمين الاردنية والاجنبية ان تقدم تأميناً كودية للوفاء بالتزاماتها ، وذلك

لأمر الوزير ، وإذا كانت رهناً عقارياً فيسجل في دائرة تسجيل الأراضي بأسم الوزير بالإضافة الى وظيفته ، بعد أن يقدر الملك المعطى عنه الرهن العقاري بواسطة خبراء يعينهم الوزير ولا يقل عددهم عن ثلاثة .

ورد في مادة أخرى من القانون وليست في هذا التعديل .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على المادة كما وردت بتوصية اللجنة القانونية مع الاضافة ؟

موافقة ، تفضل اخ المقرر .

السيد المقرر بالانابة :

المادة كما وردت في القانون الاصلي .

المادة ٢٣-

أ. الوزير بناء على تنسيب المراقب إيقاف الاجازة لنوع واحد او اكثر من انواع التأمين لمدة لا تزيد على سنة في أي من الحالات التالية :

٧. اذا لم تباشر الشركة اعمالها في أي نوع من انواع التأمين المسموح لها بممارسته او توقفت عن اصدار عقود التأمين لمدة تزيد على سنة .

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ٤- بلغي نص البند (٧) من الفقرة (أ)

من المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

٧- اذا لم تباشر الشركة اعمالها في أي نوع من انواع التأمين المسموح لها بممارسته او توقفت مدة لا تقل عن سنة عن اصدار عقود التأمين في أي نوع منها ، وإذا كان نوع التأمين المسموح بممارسته يشتمل او اصبح يشتمل على تأمين الزامي مما هو منصوص عليه في هذا القانون او في أي تشريع اخر وامتنعت عن اصدار عقود تأمين فيه مدة سبعة ايام وبالإضافة الى ذلك فان للوزير في الحالة الاخيرة وقف العمل باجازة أي نوع آخر من انواع التأمين التي تمارس الشركة العمل فيها .

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما وردت

بمعنى آخر اذا سمحوا اخواني ان اشرح المادة كما اقترتها اللجنة القانونية ، لقد بقي النص السابق في القانون ، وجاء التعديل ليقول :

اذا كان هناك تأمين الزامي مفروض من الدولة ، ثم جاءت شركة ما وتوقفت عن اصدار عقود التأمين للمواطنين مدة تزيد على سبعة ايام ، يجوز للوزير إيقاف الاجازة لنوع واحد او اكثر من انواع التأمين الذي تمارسه ، كان تقول :

اذا توقفت عن التأمين الالزامي للسيارات إلغى لك التأمين الحوادث كاملاً ، هذا هو الاصل .

او المعجز الامر ونوع اخر في انواع التأمين كعقوبة للشركة .

هذا ما تقوله المادة وقد أعترتها اللجنة القانونية لهذه الصياغة ، مع وجود مخالفة من السيدة توجان فيصل .

دولة رئيس المجلس : تفضلي اخت توجان .

السيدة توجان فيصل : رجاءاً ان ينظر الى هذه المخالفة ليس لها علاقة بموضوع النظام والقانون حتى لا تتأخذ انها سلسلة ، هذه مختلفة ، الاضافة الجديدة لمادة التأمين الالزامي كسرت نص العقوبة نهائي في الاول :

فأقول هنا :

أتحفظ على فقرة (أي نوع آخر من أنواع التأمين) الواردة في آخر المادة وأقترح أن تكون (كافة انواع التأمين) أي أن الوزير يمنع العمل بكافة انواع التأمين لأن المقصود من العقوبة هو تحقيق التزام الشركة بالتأمين الإلزامي ، وباب الخيار المعطى للوزير بانتقاء أي نوع من أنواع التأمين لوقفه كعقوبة قد يؤدي الى عكس المقصود إذ تغدو العقوبة شكلية لبعض الشركات وفعالية للأخرى حسب رغبة الوزير

فمثلاً الشركة التي لا تريد ان تباشر او تريد أن تتوقف عن ممارسة أحد أنواع التأمين التي رخصت على أساسه (وهو أحد المخالفات المنصوص عليها في بداية هذه المادة المعدلة) بل هي المخالفة الاصلية في المادة الاصلية ، أي ان هنالك شركات لا ترغب في ممارسة نوع من انواع التأمين او انها تتوقف عنه وهي مخالفة اقربها في المادة القديمة والجديدة .

نأتي فنقول :

فإن هذه الشركات إذا اضمنت عطف الوزير او تعاونه ستلجأ إلى وقف نوع ثان من التأمين وهو الإلزامي ، وتعطي السماح بوقف الفرع الأول وكأنه عقوبة ، مع أنه منحة .

يعني أنا عندي شركة ، وكنت حسب المادة الأولى ، كما جاءت فيه عندي نوع بدني اتوقف عنه ، أو ما بدني امارسه ، الان صار عندي تأمين الزامي جديد ، فماذا افعل ؟ اذا انا صريحة مع الوزير ، انا لا اقول عن وزير ، لكن كقاعدة لنقولها ، اتي وأوقف الالزامي وبخلي الوزير يسمح لي بتوقيف النوع الاخر وكأنه عاقبني فأنا استفيد من الاثنين فبهذا النص لا تتحقق العقوبة ، تتحقق بأن اقول :

انت لم تفي بجزء ، تتوقف عن الباقي ، فيلتزم ان يلغي بالجزء .

قائمة من الملاحظات

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور نزيه .
الدكتور نزيه عمارين : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة انني ارى أن هذه المادة المعدلة من المشروع ، هي من أهم المواد لأنها تحمي المواطن والقانون والحكومة من الإبتزاز واري أنها تقضي على احتمالية تحكم شركات التأمين بمعطيات العملية التأمينية ، ويساعدها على الزام الشركات بالاكتمال بالتأمين الإلزامي ، هذا النوع الهام جداً من التأمين ، لأنه يمس الطبقة الفقيرة والمتوسطة ويحميها من الإبتزاز ان هذه المادة المقترحة تُلغى نصن المادة (٤) من تعليمات مكتب التأمين الإلزامي الموحد ، للتأمين على المركبات ، والذي كان يجيز للشركة الانسحاب من التأمين الإلزامي في أي وقت ، ففي غياب مثل هذا النص الهام جداً ، رأينا كيف قامت (ثمانية) شركات طوعاً ، وبشكل إبتزازي بالتوقف عن التأمين ضد الغير ، وبشكل فجائي رغم عدم انتهاء المفاوضات واضعة بذلك الحكومة والمواطن والقانون في مأزق ، لعدم وجود أي مانع قانوني يحول دون الانسحاب والسؤال هنا :

هل يوجد سند قانوني لعودة هذه الشركات المنسحبة لممارسة التأمين الإلزامي من جديد ؟

أنتي أرى أن المادة الرابعة من المشروع كما قدمته الحكومة ، وأقرته اللجنة القانونية هو عين الصواب ، ويحقق الغاية المنشودة ، مع الأخذ بعين الاعتبار للملاحظات الأخت توجان ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حاتم الغزاوي .

السيد حاتم الغزاوي : انا مع قرار اللجنة القانونية ، لكنني اقترح إعادة صياغة ما اضيف للمشروع ، على النحو التالي ، اعتباراً من السطر الرابع :-

أو اذا اقتنعت لمدة تزيد عن (سبعة) ايام ، عن اصدار عقود تأمين تشتمل على تأمين الزامي مما هو منصوص عليه في هذا القانون أو أي تشريع آخر ، وفي هذه الحالة الأخيرة .

فأن للوزير وقف العمل بأجازه أي نوع اخر من انواع التأمين التي تمارس الشركة للعمل فيها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ احمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة : شكراً دولة الرئيس .

أنا اقترح تعديل مخفف للصيغة التي جاءت بها مخالفة ، لأن نقول في نهاية الفقرة :

وقف العمل بأجازه الممنوحة للشركة كاملة .

أي وقف الاجازة كاملة ، ليس فقط لنوع من انواع التأمين ، اذا توقف عن أي تأمين الزامي ، فتوقف الاجازة كاملة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالله .

الدكتور عبدالله العكايلة : شكراً دولة الرئيس .

يبدو المشرع هنا يريد أن يعطي خصوصية للتأمين الإلزامي ويقلص المدة المسموح بالامتناع عن تقديمها الى (سبعة) ايام ، وبالتالي يعطي للوزير الحق في الغاء أي نوع من انواع التأمين المخصص للشركة المعنية بها ، أنا اعتقد حتى نقطع سبيل المناورة لدى المؤمن ومحاولة البحث عن اقل الاضرار وحتى نضمن مصلحة المؤمن ، انا مع الاقتراح الذي ذهب على القول بالغاء التراخيص او وقف الاجازة لكل المجموعة المؤمن عليها ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور صالح ارشيدات .

الدكتور صالح ارشيدات : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة موضوع التأمين الإلزامي هو المدخل الصائب الذي جاءت به الحكومة

حول هذا الموضوع ، اذا كان للحكومة من خلال وزارة الصناعة والتجارة الحق في تحديد المبلغ المترتب على التأمين الإلزامي ، اذا كان لها هذا الحق ، ولم تستطع أن تحمل هذا الاشكال سابقاً ، فكيف بنا الان ونحن نصوغ مادة قانونية ، المقصود فيها أن تترك للوزير الحق في معاقبة تلك الشركة ، ها انا اقترح أن يكون ليس للوزير ولكن على الوزير ان يمارس عقوبة اشد من التي ذكرت في القانون بنفس المادة ، وانا أميل الى أن تكون العقوبة هي الغاء الترخيص بعد ان تنسحب أي شركة تأمين من الوفاء بالتزامها بالتأمين الإلزامي ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير قعوار .

السيد سمير قعوار : شكراً دولة الرئيس .

الصحيح ان البحث عن بدور في غياب عن مفهوم التأمين الصحيح انا مع التأمين الإلزامي والعقوبة الشديدة عند ايقاف التأمين الإلزامي ، لأنه حق المواطن ان يؤمن ، ولا يجوز اي مركبه أن تسير على الشارع دون تأمين ، هذا مفهوم ، لكن اذا اعطينا فرضاً ، بدنا نأخذ موضوع دائرة التأمين على الحياة ، الفلوس او الاموال الموجودة في التأمين على الحياة في هذا القطاع ، ليس ملكاً للشركة ، هذا ملكاً للمؤمنين ، ولذلك الاعتداء عليه لا

هذا من المجلد

اللي هم ماله ذنب في هذا الموضوع ، وللك
ترك العملية لقرار الوزير وبصيرته بحيث ان
يأتي الى النتيجة التي تحققت المصلحة العامة
وشكراً .

(وهنا انصت الجميع لأذان الظهور)

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر بالانابة : دائماً لا اله الا
الله ، أنا اذا سمحوا اخواني نحن لا نشرع لمن
يريد أن يخالف القانون ، الاصل براءة الذمة ،
ونحن لا نشرع لأصحاب الوزير ، وصحبته ،
فأن مارس خطأ ، فهناك تشريعات اخرى
لمواجهته ، الامر الثاني اخواني هو تناسب
العقوبة مع الجريمة لا يجوز في جريمة صغيرة ان
تفرض عقوبة الاعدام ، فشركة توقفت عن
تأمين سيارات تمارس قرار باعدامها ، وهنا
اعتقد أن زميلي معالي سميع قموار تناقض مع
نفسه ، هو يتحدث عن حقوق المساهمين
ويقول :

أنا مع اغلاق الشركة .

اغلاق الشركة هو العدوان على حقوق
المؤمنين ، أما اذا قلت سأوقف التأمين على
الحياة عند الشركة ، فهذا لا يعني عدوان على
حقوق المؤمنين ، لأنها حقوق مكتسبة ،
وستستمر ، انت تعني انني سأمنعها من ان
تأخذ تأمينات جديدة ، لأنه لا يجوز للعقوبة
أن تمتد من الشركة الى المؤمن لديها ، هذا هو

يجوز في اي حال من الاحوال ، الا اذا اخذت
الوزارة المسؤولية بابقاء حقوق المواطنين التي قد
تمتد الى (١٠ ، ٢٠ ، ٢٥) سنة ، فهنا
موضوع مطاط ليس مفهوم ، تجادل فيه وكأنه
قانون ليس قانون مالي وكأنه قانون عادي ، لذا
ارجو من معالي المقرر أن يفسر لنا الى أي
حد ، أنا افضل أنه الشركة تغلق تماماً ، وتقوم
الوزارة بتحمل مسؤولية المؤمنين في جميع
القطاعات ، وهذا اقتراح ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور
هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً سيدي
الرئيس .

الحقيقة أن المادة كما جاءت من
الحكومة متوازنة ، نحن لا نقصد كما طلب
بعض الاخوان عقاب الشركة ورأس المال
المدفوع لهذه الشركة ، أعطت هذه المادة لمن
توقف عن أي تأمين الزامي ان يكون لحق
الوزارة او الوزارة ، التصرف بمنزلة التأمين ،
عندك تأمين بحري ، تأمين حياة ، تأمين
سيارات ، لها أن تختار أي نوع من هذا التأمين
وتوقف العمل به ، وهو شيء يضمن لنا سير
العملية ، ونحن الوقت بضمن لنا مصلحة
المواطن ، أرى أن لا تشدد زبحيث تغلق هذه
الشركة ، لأن هذه الشركة فيها أموال
للمواطنين ، أموال فيها اعتداء على حقوق الغير

بمشروع القانون :

فعلى الوزير وقف العمل باجازه هذه
الشركة عن ممارسة عملها لمدة سنة واحدة في
المرّة الأولى ، وسحب ترخيصها في المخالفة
الثانية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ
ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :
الحقيقة يجب أن ندرس هذه المادة في ضوء
التعديل الذي حصل ، في الماضي كانت
شركات التأمين محصورة محتكرة ، هذا
العمل فاذا توقفت شركة عن عملها ، معنى
ذلك صار اختلال في السوق ، وصار اختلال
في العمل ، الآن الحكومة فتحت الباب لمن
يريد أن يعمل ، ولذلك أرى أن تكون العقوبة
هي بالغاء الترخيص ، يعني ما قامت بعملها
بالغاء الترخيص .

ثانياً : ان تضع عقوبة مالية على الشركة
التي اخلت بالتزامها حتى تكفل حقوق
المواطنين ولا تكون عرضه لاستغلال والاذى
من الحيتان الكبيرة ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد
خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً دولة
الرئيس .

الاصل وبالتالي لا شك انه لا يوجد أي اعتداء
على حقوق المؤمنين .

المشكلة الرئيسية يا اخوان هو حجم
العقوبة الذي تتعلق بالتوقف على التأمين
الازامي ، اذا توقفت عن التأمين الازامي ارجو
لأخواني ان يقرأ مطلع المادة ، الخطأ اننا نقرأ
الفقرة نفسها هذه الصلاحية موجودة عند
الوزير بالقانون القديم ، ولنقرأ مطلع المادة :

لوزير بناءً على تسبب المراقب إيقاف
الاجازة لنوع واحد او اكثر من انواع التأمين
لمدة لا تزيد على سنة .

الفارق الوحيد اننا في حالة التأمين
الازامي قلنا هذا الوقف دائم فأن توقف عن
التأمين الازامي للسيارات ، من حق الوزير أن
يوقف التأمين عن الحوادث بالمرّة ، نقول له أنت
لا يجوز أن تختار ما تريد بين التأمينات ما
يناسبك ويربح ، وما لا يناسبك ولا تريح به
تتوقف عنه ، هذا هو مفهوم المادة ولم يتطرق
لأي امر آخر ، وبالتالي اذا فيه حديث عن
حقوق المؤمنين موجودة في صدر المادة ، شكراً
سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد
محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : سيدي دولة
الرئيس ، فيه لدي اقتراح محدد ، وهو اضافة
العبارة التالية بعد مدة (سبعة) ايام الواردة

لقد وضع ما كنت اود أن اقله ، ولكن ما دام اعطيتي الكلام ارجو أن اتبه زملائي انا مع العقوبة لشركة التأمين ، ان لا تصل الى الغاء الترخيص ، وضجها معالي المقرر ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، د. احمد القضاة .

الدكتور احمد القضاة : شكراً دولة الرئيس .

يجب أن لا تنتهج شركة التأمين طريقة انتقائية لأية نوع من انواع التأمين ، وكذلك اذا خالفت هذه الشركة ، لابد ان تكون العقوبة على قدر المخالفة ، فاذا تكررت للمرة الثانية والثالثة لا بد من عقوبة تناسب هذه المخالفات ، ولذلك اقترح اذا تكررت المخالفة للمرة الثالثة سحب الترخيص من هذه الشركة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي : شكراً دولة الرئيس .

كما يقول معالي المقرر أن حجم العقوبة يجب أن تتسجم مع حجم الجريمة ، وانا اقول ايضاً دولة الرئيس ان حجم المسؤولية يجب ان يتناسب مع حجم الكلفة والتكليف ، ان كلفة التأمين الالزامي (عشرين) دينار ، وحجم

المسؤولية نصاً (٥) آلاف دينار ، ولكن قرارات المحاكم الفعلية قد وصلت الآن الى تحميل شركات التأمين مسؤوليات تصل الى (٧٩) الف دينار ، بمعنى أن هناك خللاً تحقق نتيجة الأحكام المحاكم وحكم المحكمة هو :

بمخاطبة قانون جديد .

دولة الرئيس كسر الاحتكار مؤداه الفعلي والعملي هو فتح باب التنافس كيف لنا ان نتكلم عن التنافس الحر الشريف ، ثم نتكلم عن الزام الشركات بالتأمين بأسعار محددة وبلكفة مخفضة ، ثم لا نتكلم بالعقوبات التي تقع على المؤمنين نتيجة قرارات المحاكم ، أما ان يكون هناك توازن وأما هذا قد وقع في تناقض كبير وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : الواقع انا احببت أن اتبه الى المادة (٥٩) من النظام الذي :

يمنع الزملاء المتكلمين من تكرار ما قيل ، اذا ما تكلم احد النواب باقتراح أو ناقش موضوع بأسلوب ويريد أن يتكلم فأن كان ما قاله من سبقه يتفق مع رأيه ، يقول أنا اوافق فلان في رأيه ، أما ان يكرر ما قاله زميله فهو مخالف للمادة (٥٩) من النظام وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هذا صحيح وشكراً ، السيد نادر الظهيرات .

السيد نادر الظهيرات : شكراً سيدي الرئيس .

حينما دخلت الشركات هذا المجال ، دخلت بشكل متكامل لجميع انواع التأمين ، سواء أكانت هذه الانواع خاسرة ، أم رابحة ، معنى ذلك أنه لا يجوز للشركة أن تتوقف عن نوع معين اذا خسرت فيه ، وتستمر ببقاى الانواع التي تحقق منها ربحية كبيرة ، من هنا فأن سحب الاجازة لجميع انواع التأمين الشركة ، يجب أن يكون متكاملًا وكاملاً ، كما منحت الموافقة للاجازة حين تأسيسها هذه الشركة اذا ما توقفت عن اي نوع من انواع التأمين وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد علي ابو الراغب .

السيد علي ابو الراغب : شكراً دولة الرئيس .

أنا أعارض ما ذهبت اليه اللجنة القانونية الموقرة بموافقتها على المشروع المقدم من الحكومة ، حيث أن هذا التعديل هو تعديل عرقي ، مشابه للقوانين الاستثنائية وقرارات لجنة الأمن الاقتصادي عندما تكلم عن التأمين الالزامي ، تتكلم عن نوعاً محدداً واحداً يحدد سعره بموجب قرار لجنة يرأسها الوزير ، وفي

تلك الحالة اذا توقفت أي شركة ، معاناته السبب يكون ان الشركة غير قادرة على تحمل الخسائر ، فأيقاف الشركة وتخصيصها هذا اجحاف بحقوق الشركة وحقوق المساهمين نحن نشرع للمدانة ونشرع للوطن ، ولا نشرع لعقوبات غير منطقية وغير معقولة فأنا ضد ما جاء بمشروع القانون ، واقترح أن نعود للقانون الاصلي ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : اقترح وقف باب النقاش وطرح المادة للتصويت وشكراً .

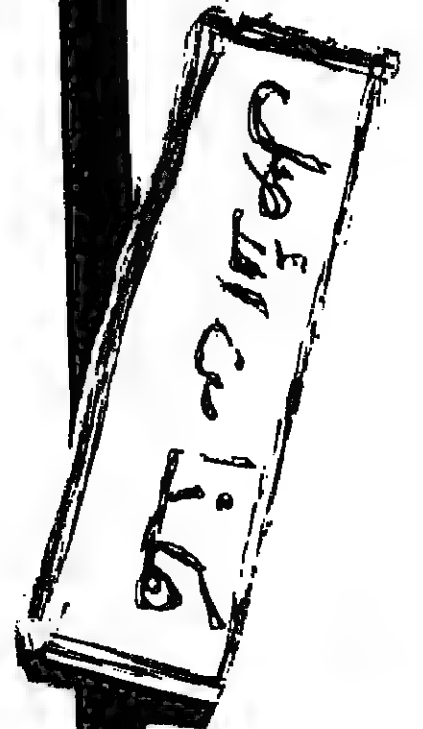
دولة رئيس المجلس : من هو كان اخر متحدث ، السيد المقرر .

السيد المقرر بالانابة : ماذا يعني به ، الصرفيه لا ينصرف الا الى تطبيق الاحكام العرفية .

أما إيقاف العقوبات على المستين فهو فرض ، وليس فقط قانون قطع يد السارق ليس عقوبة عرفية ، وانما هي فريضة واجبة فاذا وجدنا مخالفاً .

اصوات : نثني على ما قاله ابو عصام .

السيد المقرر بالانابة : انا ضد الانتقائية ، انا اذا سمع اخواني ، بس اذا سمحت دولة الرئيس .



ما عارضه الاخ معالي علي بك ، هو اقتراح جاء من الزملاء النواب ، ولم يأتي من اللجنة القانونية ، اللجنة القانونية لم تقلل بالغاء الشركة ، قالت الغاء ذلك التأمين ، وهو موجود في صدر المادة الاصلية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : فيه اقتراحات يا اخوان ، فيه اقتراح من السيد محمد الذويب ، واحمد القضاة بموضوع :

اذا تكررت المخالفة مرة ثانية يسحب الترخيص وهذا مثنى عليه .

من يوافق على مثل هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

فيه اقتراح متعدد من الزملاء ، يتكلم على الغاء الترخيص يعني تغيير نهاية المادة :

يتحدث عن الغاء كافة انواع التأمين ، او وقف الاجازة كاملة .

نفس المعاني ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : للتوضيح ، انه انا باقتراحي هي وقف كافة اعمال التأمين ، اي ان حقوق الناس مصادرة ، لكن توقفه فيه اقتراحات اخرى بسحب الترخيص ، فالفرق كبير الاثنين ، الوقف عقوبة .

دولة رئيس المجلس : فيه اقتراح من السيدة توجان بوقف كافة انواع التأمين في

نهاية المادة من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

في اقتراح اخر يتكلم على سحب الترخيص او الغاء ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح الاقتراح .

فيه اقتراح باعادة الصياغة من السيد حاتم الغزاوي ، من يوافق عليه ؟

لم ينجح الاقتراح .

من يوافق على المادة كما وردت من اللجنة القانونية ؟

موافقة .

المادة الاخيرة السيد المقرر .

السيد المقرر بالانابة :

المادة كما وردت في القانون الاصيلي .

المادة ٥٦-

بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي قانون آخر لا يسمح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ، شريطة أن يتجاوز مجموع الأقساط المتحققة في الملكية لجميع شركات التأمين وفقاً لآخر سنة مالية لها أربعة أمثال مجموع رؤوس

، فلا ترخص شركة بأسس مخالفة للأسس التي ترخص بها شركة أخرى .

ولذا اقترحت اللجنة القانونية أن يضاف الى آخر المادة وفقاً بنظام يصدر لهذه الغاية ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : فيه مخالفة من السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : مخالفتي تنصب أيضاً على المادة وعلى تفسير المقرر بالانابة ، لأنه حقيقة اذا لا تريد أن تصدر لشركة بمواصفات ولا تصدر لشركة مواصفات اخرى ، هذه المادة لا تحققها لأنها تقول .

أنه بغض النظر عن أي قانون ، على الرغم مما ورد في هذا القانون ، أي انها تشمل الانظمة التي بموجبها سمحنا للحكومة في المواد السابقة ان تحدد المواصفات ، أو أي قانون آخر ، ثم تأتي لتقول :

لا يسمح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون ، الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ، أي أن الذي يحدد السماح وعدمه هو القرار ، لم يصدر قرار ليس لمسجل الشركة الحق ، فهنا تأتي مداخلتني اقول :

هذه المادة تتعامل مباشرة مع الاحتكار ،

الأموال المدفوعة لتلك الشركات مضافاً إليها رأس مال أي شركة جديدة يراد تسجيلها .

المادة كما وردت في المشروع .

المادة ٥- بلغي نص المادة (٥٦) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥٦-

على الرغم مما ورد في هذا القانون أو في أي قانون آخر لا يسمح بتسجيل شركات تأمين جديدة بعد صدور هذا القانون الا بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

وارجو أن يعرف اخواني ، ان هذا النص الذي ورد من الحكومة ، هو النص الاصيلي للمادة (٥٦) ، المادة (٥٦) عندما اقرت بقانون (٨٤) كانت بهذه الصيغة ، ثم اضيف اليها تعديل ، منعت ترخيص الا اذا تجاوزت قيمة الاقساط المتحققة اربع امثال رأس المال ، هذا جاء بتعديل ، فالحكومة تطلب الغاء هذا التعديل .

اللجنة القانونية .

رأت ان في اطلاق هذا الامر احياناً ، قد يكون هناك افتتات على العدالة وللكل قالت :

يجب أن يكون الترخيص وفقاً للنظام ، بمعنى ان ما يريده مجلس الوزراء يضعه بنظام لهذه الغاية ، حتى يطبق هذا النظام على الكافة

كل من يوافق على هذا الاقتراح

وسبب الاحتكار الرئيسي في المادة الأصلية هي الشروط التعجيزية لتسجيل أية شركة جديدة .

إلا أن إبقاء مجلس الوزراء الجهة الوحيدة المخولة دون اشتراط للاسباب ، بقبول أو رفض تسجيل أية شركة جديدة لا يكسر ، الاحتكار بل ينقله من فئة إلى فئة أخرى .

فالملرب هنا إعادة تحديد شروط ومواصفات التسجيل ، وكل من يفيا ويلتزم بها له الحق في ان يسجل شركته ، فهذا أقرب الى العدالة والمساواة بين المواطنين ويتناسب مع دعوة الحكومة لإقتصاد السوق الحر التنافسي الذي تقول ان فيه صلاح الاقتصاد الوطني .

فلا معنى للإزدواجية هنا .

اذن ضمناً لما اقربناه من قبل ، تأتي المادة واقترح اقتراح محدد : على مجلس الوزراء اجازة تسجيل أي شركة تفي بمستلزمات شركات التأمين الصادرة عن مجلس الوزراء بموجب انظمة .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر بالانابة : اسمح لي دولة الرئيس هذا الأمر لا حاجة لقرار من مجلس الوزراء ، الكاتب على باب مجلس الوزراء اذا انطبقت الشروط يصدر رخصة ، فلماذا هذا التعصب يعني ، ولا يجوز تحميل الكلمات ما لا

تحمل ، عندما نقول :

على الرغم مما ورد في هذا القانون وأي قانون آخر تعني :

أن قانون التأمين يمنح الوزير حق ترخيص الشركة ، وقانون الشركات يمنح الوزير حق ترخيص الشركة ، هذا النص ايها الزميلة يسحب هذه الصلاحية من الوزير و يعطيها لمجلس الوزراء ، فقط لا يحمل ولا يتحمل هذا النص الا صلاحية ، لأن المواد الأخرى في هذا القانون وضعت شروطاً على الشركات برأسمالها ولودائعها ولطريقة عملها واضحة ومستقرة ، ما قالته المادة :

ان قرار مجلس الوزراء يرخص .

ما نطلبه نحن ان نقول :

نريد أن يعرف جميع المواطنين ، ما هي الشروط التي يرخص بموجبها الناس ؟

اذا عرفها الجميع ، معنى ذلك من انطبقت عليه ، ان لم يرخصه مجلس الوزراء يكون قد تعسف ، ويملك من لم يرخص ان يطعن بهذا القرار ، اما ان قيل بالاطلاق فهو لا يملك حق الطعن لأنه لا يستند الى مبرر قانوني ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبدالله المكايلة .

الدكتور عبدالله المكايلة : شكراً ،

دولة الرئيس .

هذه المادة هي لب القانون ، او التعديلات المطروحة في المشروع .

الحقيقة يستغرب الانسان ويتعجب من العقلية التي صاغت هذه المادة في ذلك الوقت ، فالخصوصية والمزاوجة والمصلحة واضحة وضوح الشمس في هذه المادة .

كيف يذهب للمشروع لا الى حماية ، بل الى حماية اخلاقية ، وضد من ؟

ضد منافس وطني ، نحن تعودنا في الحماية الاخلاقية ، ان نحمي صناعاتنا وسلعنا من منافس خارجي ، اما ان توضع هذه المادة في وجه منافس اردني لصالح فئة او مجموعة ، انا اعتقد أن هذه الجريمة هي وصمة عار في جبين تشريعنا بذلك الغاء هذه المادة واجب ، بهذا المجلس دون أدنى تردد ، اذا كان هناك من تخوف واثير قبل قليل ان المجلس قد يستخدم وقد لا يستخدم ، انا مع نقل هذه الصلاحية الى مجلس الوزراء لكي لا يقال في يوم من الايام ايضاً :

ان وزير الصناعة والتجارة ، مع الاحترام لمعالي الوزارة ، صاحب مصلحة ، فتنقل الصلاحية الى صاحب الولاية العامة .

ويندر جداً ان يكون هذا المجلس تواطئ على مصلحة خاصة ضد الوطن ، الا اذا اصبح

يعني لا سمح الله كل المجموعة عندئذ ضد الوطن وهذا امر مستحيل ان شاء الله ، انا مع نقل الصلاحية الى مجلس الوزراء ويقدر ضمن النظام الذي سيصدر بهذه الغاية ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد حماد .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً ، سيدي الرئيس .

أنا في الواقع مع المادة ، الا أنه ولتوسيع قاعدة التوصية من خلال دراسة موضوعية ، فأرجو أن تكون التوصية من أكثر من جهة واحدة ، ولذلك اقترح ان يضاف وزير المالية الى نهاية المادة بحيث تكون :

بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من وزيرتي الصناعة والمالية ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً ، دولة الرئيس .

أنا متفق تماماً مع ما اشار اليه معالي الأخ عبدالله المكايلة ومختلف تماماً وعلى كره مني مع تفسير معالي الأخ ابو عصام وادخل في اقتراح محدد ، بحيث يكون النص على النحو التالي :

يتم تسجيل شركات التأمين بقرار من

مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير .

فالأصل اللاحقة ، ولا نريد أن نتحدث عن جديدة وقديمة ، باعتبار الشركات القديمة قد سجلت أصلاً ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير قهوار .

السيد سمير قهوار : أرجو أن اضيف دولة الرئيس بتسجيل شركات التأمين وإعادة التأمين صراحة في هذه المادة ، اقتراح ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس .

أنتي اعتقد أن هذا التعديل يلغي الشرط التمييزي المعلق بالاقتساط المتحققة ، وهو يخلق أيضاً باب الاحتكار لهذه الصناعة ، خاصة إذا ما علمنا أن باب تسجيل شركات تأمين جديدة قد اغلقت منذ عام ١٩٨١ يضاف الى ذلك ان المادة لا تجعل مسألة تسجيل شركات تأمين جديدة مرتبطة بتنسيب الوزير المختص فحسب ، بل مرتبطة أيضاً بوضع نظام ، ولذا فأنتي أؤيد ما جاء على لسان الحكومة من تعديل ، وايضاً على اضافة اللجنة القانونية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الهادي .

السيد عبد الهادي الجوالي : شكراً دولة الرئيس .

اللي تفضل فيه معالي المقرر ، ان الشروط تم وضعها في انظمة ، لما بحثنا موضوع رأس المال ، التأمينات ، فكلمها وضعت في انظمة في مواد أخرى من القانون ، فأنا لا أجد فيه ضرورة لوفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية باعتبار ان القرار في هذه المادة فقط لمجلس الوزراء ، اذا وضع نظام فكيف يستطيع مجلس الوزراء أن يتخذ قرار مخالف للنظام ما هو صاحب الولاية ، فأنا اقترح الغاء وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية ، باعتبار ان الانظمة التفصيلية للتسجيل جاءت في مواد أخرى من القانون وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : الانظمة التي ترد بقانون هي جزء من القانون ، هذه المادة حقيقة ان يقال انها وضعت في انظمة المواصفات ، فأصبح حتماً واذا لم يسجل يرخص ، سوف يذهب ويطن عندما يذهب لن يجدي طعنه ، لسبب بسيط لأنه هذا النص حمى الحكومة عندما ترفض ، دكتور عبدالله قال أنه يصعب أن تتفق الحكومة لا عندنا حكومات كثيرة تدار بفرد ، وتنتخب وعندنا هذه وعندنا حكومات بتوجه محدد ، هذه لا

يطلبون ترخيص شركات تأمين لما قبلت ان يوافقوا عليهم جميعاً ، لأن ادارة شؤون الدولة وسياساتها ليست وفقاً على مواد تشريعية فإن طبقت نقلت والا لرخصنا (اربعة) ملايين باص في الاردن للنقل على الطرق ، لأن الـ (اربعة) ملايين مواطن سيتقدمون بطلبات ، هنا يأتي اذا سمحتم عملية التقدير ، والا ما معنى سلطات ؟ وما معنى رقابة سلطات على سلطات ؟ وتقدير حاجات الوطن ودراساتها ، ولو كان أي منا مسؤولاً ، مكان أي حكومة ، وأرجو أن لا يبين اني ادافع عن الحكومة ، بدافع عن قانون أنا ، بدافع عن قرار لجنة هذه السلطة التقديرية ستبقى قائمة ومستمرة ، على فكرة انا مش تملص من عدم الدفاع عن الحكومة ، بس اقرار حقيقي وليس شيء ثاني .

الأمر الآخر سيدي ، لماذا نقول بنظام يصدر لهذه الغاية هو نفس النظام اللي يتكلم عن رأس المال وعن الوديعة ، وسيتكلم عن الشروط والاجراءات التي سيطلبها مجلس الوزراء تهيئاً للحصول على ذلك القرار ، هذا فقط الذي قلناه ، حتى يعرف المواطنون جميعاً بالشروط والاجراءات المطلوبة من أي شخص يريد أن يتقدم ، هذا فقط ما اوردناه ، لكن سيبقى حق التقدير لأي مجلس وزراء ، لأنه مش صحيح كل من يقدم طلب (بمليون) دينار ييساري شركة تأمين ، وعند ذلك نقدر نتفرج على سوق لم يعد صادقاً للعمل

نقول القصد هنا حماية حق من استوفى لمواصفات الشركة ، وجرى عندنا حكومات رفض لناس واعطاء لناس ، تاريخنا مليء بحالات ، حسن يرث وحسن لا يرث ، محمد يرث ومحمد لا يرث ، لأقول لا أحد هنا قانوناً عندما اذهب انا ، واقول هذه انا استوفيت متطلبات شركة تأمين ويرفض مجلس الوزراء اجازتي ، اذهب الى محكمة العدل العليا واقول لهم :-

في المادة الثانية والمادة الثالثة من هذا القانون أعطى لهم الحق في اصدار انظمة ، وأنا جئت ووافيت الانظمة ، فلماذا لم يسجلوني ؟ يكون الرد علي : أنه على الرغم مما ورد في هذا القانون ، أو أي قانون آخر ، والنظام جزء من القانون ، فعلى الرغم منه ، يحق لمجلس الوزراء ان لا يسجل ، موافقته هي المشروطة ، فهنا يسقط حقي .

وهذه النقطة يجب أن تنتبه لها كثيراً ، وهذه مخالفة قانونية ، أوردها هنا نعطي سلطة مطلقة ، فلا داعي لانظلم وقتها اذا مجلس الوزراء يرخص لمن يريد .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر بالانابة : لا يجوز ان نحمل الكلمات مالا تحمل ، ومجلس الوزراء سلطة ولاية عامة ، فلو تقدم (مئة) الف

هذا من الأصول

الاقتصادي ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اقترح من الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : تقريباً يعني مكمل لا اقترح سعادة الأخ حمزة منصور ، اقترح ان يكون نص الفقرة المقدمة من اللجنة القانونية على النحو التالي :

تشطب على الرغم مما ورد .

يتم تسجيل الشركات المستوفية بشروط الترخيص بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير .

السيد المقرر بالانابة : ... وأين القانون الخاص والقانون العام .

الدكتور عبدالله العكايلة : ما فيه تناقض .

السيد المقرر بالانابة : لأننا نتكلم عن قانون الشركات والقانون يعطي صلاحية التسجيل المطلقة للوزير ، وبالتالي ان لم نورد نصاً ان تلك الصلاحية في القانون الخاص وهو قانون الشركات ، قد يخشى ان هذه المادة غير ضالحة للتطبيق ، ابدت هذا الرأي القانوني وشكراً .

الدكتور عبدالله العكايلة : على الرغم مما ورد في قانون الشركات ، يتم

السيد المقرر بالانابة : ماشي .

دولة رئيس المجلس : مين فيه عنده اقتراح آخر ؟ الدكتور عبدالله النصور .

الدكتور عبدالله النصور : سيدي القضية الأعرض والأهم هي قضية ترخيص البنوك ، ان القانون لا يمنع سلطة في البنك المركزي في اعطاء تصاريح لأي عدد تشاء من البنوك ، يستطيع محافظ البنك المركزي بكره يعطي اللي بده ، مش بس الباصات ، ولكن سلطة في البنك المركزي لا تتجاوز اولاً مبدأ الحرية والمنافسة من ناحية ، وثانياً حماية الاموال والمودعين الحاليين ، ولهذا السبب لدينا بنك مركزي ، يقدم ويدرس ويراجع يوماً بعد يوم .

ثانياً ، بالنسبة للمشاريع الصناعية يذكر الاخوان الكرام انه قديماً كان ممنوع انت تعمل مصنع ثلاثيات الا اذا الوزير وافق ، او مصنع راديو ، او مصنع تلفزيون ، او لحمة معلبة ، وهذا كان فيه تجاوز عن الصناعة واساء اليها ، صحيح كان فيه حماية لفترة من الوقت ، ولكنه ايضاً كان فيه تجاوزات ، الاصل في الاقتصاد الحر المنفتح ، اللي بده يستوعب المرحلة الجديدة ان لا يفلق نفسه ، ولذلك اصدار تراخيص جديدة وفقاً للمستجدات ، ولكن بمنافسة حرة مفتوحة لكل المواطنين ، مش لنوعية متفاهة ، وفيه محابة ، هذا الذي

يكفله النظام ، المقصود بالنظام :

انه يكون مفتوح للجميع ، ضمن شروط فنية واقتصادية ولذلك ما اقترحه الحكومة ، وعدلته اللجنة القانونية ، كلاهما معاً يضمن العدالة والحرية والمنافسة ، وليس واحداً منهما ، ولذلك اؤيد اللجنة القانونية ، واعتقد أنه الغاء النظام هو اجحاف واختلال بالمبدأ الذي اراده المجلس ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : اخ خليل حدادين .
السيد خليل حدادين : شكراً دولة الرئيس .

كنت قد بنيت موقفي ان اصوت مع هذا القانون ، ولكن بعد توضيح معالي المقرر سوف اصوت ضد هذا القانون ، وللأسباب التي ذكرها معالي عبدالله النصور ، لأنها حقيقة اذا بتقدموا اصحاب رأس المال هم ادرى بمالهم ، واذا السوق ما يتحمل ما يتقدموا على هذا العمل ، وبالتالي هم ادرى في رأس مالهم انهم يستثمروه في هذا الجانب او لا يستثمروه ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، فيه اقتراح من الدكتور عبدالله العكايلة ، اقرأ لنا اياه .

الدكتور عبدالله العكايلة : على الرغم مما ورد في قانون الشركات ، يتم تسجيل

شركات التأمين المستوفية لشروط الترخيص بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير .

دولة رئيس المجلس : هل هناك تثنية ؟ السيد المقرر بالانابة : أنا والله بحب معالي وزير العدل يحكي سيدي ، اذا كان فيه قانون آخر يتكلم عن الترخيص والتسجيل .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير .

معالي وزير العدل : سيدي انا اعتقد الصياغة التي تقدم فيها معالي الدكتور العكايلة مناسبة وموافقة ، ونوافق عليها .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على اقتراح الدكتور عبدالله العكايلة ؟ عدوا الاصوات .

السيد المقرر بالانابة : بدون نظام ؟ اذا سمحتم هذا بدون نظام ، لا يجوز هذا الحكي ، لا يجوز بدون نظام ، قال بدون نظام .

دولة رئيس المجلس : ممكن دكتور عبدالله اقرأ لنا النص مرة أخرى ، حتى يكونوا الاخوان على ضوء .

الدكتور عبدالله العكايلة : على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به ، يتم تسجيل الشركات التأمين الجديدة المستوفية لشروط الترخيص وفق نظام يصدر لهذه الغاية



ويقرر من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب الوزير .

دولة رئيس المجلس : أنت لم تقرأ هذا سابقاً ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟ ٣٣ من ٦٥ وينجح الاقتراح .

إذا سمحتم فيه اقتراح من السيد سمير قموار ، نضيفه على الصياغة الجديدة ، بإضافة شركات إعادة التأمين من يوافق ؟

تفضل معالي الوزير .

معالي وزير العدل : حول هذا الاقتراح المقدم من معالي الاستاذ سمير قموار .

أعتقد أن لا حاجة إطلاقاً لأيراد إعادة التأمين ، لأن المادة الثانية من القانون اوردت في التعريفات التأمين ، وهي تعني اعمال التأمين وإعادة التأمين .

دولة رئيس المجلس : شكراً اذن مغطى ، بقي اقتراح السيد حماد ابو جاموس عنده اقتراح :

ان يكون التنسيب مشترك ، من وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟

لم ينجح .

من يوافق على القانون ككل ؟

موافقة باغلبية كبيرة .

(وهذا هو نص القانون كما أقره مجلس النواب) .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون معدل لقانون مراقبة أعمال التأمين
كما أقره مجلس النواب

المادة ١-

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مراقبة أعمال التأمين لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-

يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٦-

على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به يحدد بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون كل من الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للشركة الاردنية والحد الأدنى لرأس المال المحول لفرع الشركة الاجنبية او وكيل التأمين المعتمد .

المادة ٣-

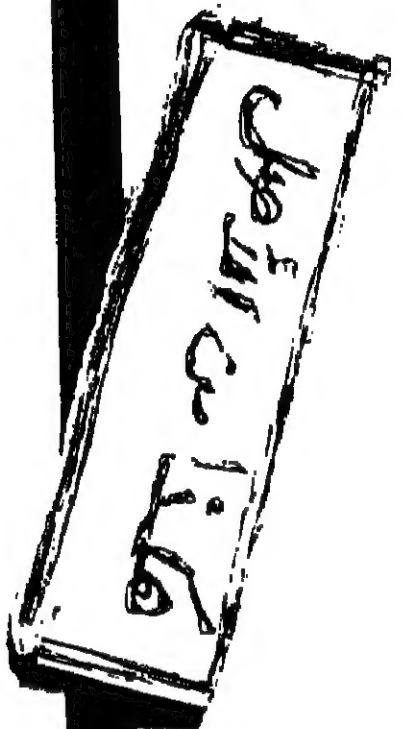
يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٧-

على كل من شركة التأمين الاردنية وشركة التأمين الاجنبية قبل مباشرة العمل في المملكة ان تقدم تأميناً كوديعة للوفاء بالتزاماتها وتحدد قيمة الوديعة الواجب تقديمها من الشركات بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون شريطة ان تكون وديعة الشركة الاجنبية ضعف وديعة الشركة المحلية على الأقل .

المادة ٤-

يلغى نص البند (٧) من الفقرة (أ) من المادة (٢٣) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه



بالنص التالي :

٧- اذا لم تباشر شركة اعمالها في أي نوع من انواع التأمين المسموح لها بممارسته او توقفت مدة لا تقل عن سنة عن اصدار عقود التأمين في أي نوع منها ، واذا كان نوع التأمين المسموح به بممارسته يشتمل او اصبح يشتمل على تأمين الزامي مما هو منصوص عليه في هذا القانون أو في أي تشريع آخر أو امتنعت عن اصدار عقود تأمين فيه مدة سبعة ايام وبالإضافة الى ذلك فان الوزير في الحالة الاخيرة وقف العمل باجازة أي نوع آخر من انواع التأمين التي تمارس الشركة العمل فيها .

المادة ٥-

يلغى نص المادة (٥٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٦-

على الرغم مما ورد في قانون الشركات المعمول به يتم تسجيل شركات التأمين الجديدة المستوفية لشروط الترخيص بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ووفق نظام يصدر لهذه الغاية .

صالح الزعبي

امين عام مجلس الأمة

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : سوف نحدد	دولة رئيس المجلس : كل عام وأنتم
بخير ، السيد الأمين العام .	
مؤعد الجلسة القادمة في وقت لاحق ، واعلن	السيد الأمين العام :
رفع الجلسة ، وشكراً .	
	٤- تعيين مؤعد وموضوع الجلسة
	القادمة .

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

دولة السيد طاهر المصري

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

هذا من الأصول